



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة : العلوم المالية والمحاسبية
تخصص : محاسبة وتدقيق

تحليل دورة الاستغلال باستخدام الاحتياج في رأس المال العامل المعياري

- دراسة حالة بمؤسسة الكهرباء والغاز بالوادي -

تحت إشراف الدكتور :

قدوري طارق

إعداد الطلبة :

- أحمد بوعافية
- عبد اللطيف حماشة
- زربيط عبد الغني

لجنة المناقشة :

رئيسا
مشرفا ومقررا
مناقشا

أستاذ تعليم عالي
أستاذ محاضراً
أستاذ محاضراً

أ.د عزة الأزهر
د. قدوري طارق
د. عيشوش عبد الحفيظ

السنة الجامعية 2021/2020

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

إلى من قال فيهما الرحمان ((وقل ربي إرحمهما كما ربياني صغير))

نهدي عملنا المتواضع إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأمد في عمرهم

ومتعهم بالصحة والعافية.

كما نتقدم بالتحية والشكر إلى الزملاء والأصدقاء وخاصة الذين كان لهم دور في

تقديم هذا الإنجاز سواء من قريب أو بعيد ندعو الله أن يحفظهم ويرعاهم ويوفقهم

لما فيه خير وإلى كل من نستهم أقلامنا ولم تنساهم قلوبنا.

شكر وتقدير

نحمد الله الكريم على منه وكرمه وتوفيقه لإتمام هذا العمل وانجازه على

هذا الشكل وعملا بقوله صلى الله عليه وسلم

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

نتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرف الدكتور

"قدوري طارق"

حفظه الله.

كما نتقدم إلى موظفي مؤسسة سونلغاز بالوادي

امتناناً لمجهوداتهم التي بذلوها معنا بحيث لم يبخلوا علينا بالملاحظات

والتوجيهات القيمة.

وإلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إخراج هذا العمل

جزاهم الله عنا كل خير.

مقدمة

مقدمة

تحتل دورة الاستغلال مكانة هامة في تشخيص نمو المؤسسة، حيث تتوسع احتياجات دورة الاستغلال بفعل نمو النشاط، ويظهر هذا الاحتياج من خلال التباعد الظرفي بين زمن إتمام عمليات البيع وزمن تحصيل هذه المبيعات، وخلال هذه الفترة تقوم المؤسسة بتمويل المخزونات، تسديد تكاليف الإنتاج، منح اعتمادات مالية في شكل آجال ممنوحة للعملاء.

تواجه جل المؤسسات من أزمات مالية في دورات الاستغلال وهذا بسبب التقدير الخاطئ والغير مدروس لحم الاحتياجات في رؤوس الأموال التي تحتاجها هذه المؤسسات والذي بدوره يؤثر في التوازن المالي وظيفته ومهام المؤسسات.

حيث يحظى موضوع نشاط دورة الاستغلال في المؤسسات مكانة هامة من قبل الباحثين وخاصة المسيرين الماليين وملاك المؤسسات ويرجع ذلك لأهمية هذا الموضوع في اتخاذ القرارات السليمة والمناسبة وكل ما يخصها من معلومات مالية وغير مالية.

الإشكالية:

من خلال المنطلق يمكن صياغة إشكالية هذه الدراسة كالتالي:

كيف يمكن تحليل دورة الاستغلال من خلال رأس المال العامل المعياري للمؤسسة؟

ولتحليل هذه الإشكالية يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- ✓ في ما تتمثل دورة الاستغلال المالي للمؤسسة وما هي وظيفتها؟
- ✓ في ما يتمثل الاحتياج في رأس المال العامل المعياري؟
- ✓ ما هي طرق حساب الاحتياج في رأس المال العامل المعياري؟
- ✓ كيف للمؤسسة الغاز والكهرباء أن تتنبأ بالخطر المالي باستخدام الاحتياج في رأس المال العامل المعياري؟

فرضيات الدراسة:

من خلال الفرضيات المقدمة سلفا يمكن صياغة الفرضيات على النحو الموالي:

- ✓ ينتج الاحتياج في رأس المال العامل المعياري من خلال الأنشطة المباشرة للمؤسسة بسبب تفاعل الاحتياجات المالية مع المخزونات والعملاء وحقوق الموردون والرسم على القيمة المضافة.
- ✓ تتمثل طرق حساب الاحتياج في رأس المال العامل المعياري على معدلات دوران عناصر الاستغلال ومعاملات ترجيح عناصر الاستغلال.

مقدمة

✓ يمكن لمؤسسة الكهرباء والغاز بالوادي أن تطبق عناصر الاحتياج في رأس المال العامل المعياري بواسطة تحليل دورة الاستغلال.

أهمية الموضوع:

✓ التعرف على مدى أهمية الاحتياج في رأس المال العامل المعياري بالنسبة للمؤسسة؛

✓ معرفة كيف يتم تسيير الاحتياج في رأس المال العامل المعياري بالنسبة للمؤسسة؛

✓ معرفة الاحتياج في رأس المال العامل المعياري بالنسبة للمؤسسة؛

أهداف الموضوع:

ترتكز هذه الدراسة على إبراز دور رأس المال العامل المعياري في تحليل وضعية دورة الاستغلال للمؤسسة بغية تحديد الاحتياجات وتقديم رؤية مستقبلية لوضعية المؤسسات على المدى القصير والمتوسط ومنه اتخاذ كافة الإجراءات التنبؤية اللازمة.

تقسيمات البحث:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين متكاملين، حيث يتمثل الفصل الأول في عموميات حول الاحتياج في رأس المال العامل والاحتياج في رأس المال المعياري ويتضمن مبحثين، المبحث الأول حول ماهية دورة الاستغلال، أما المبحث الثاني حول مفاهيم أساسية حول الاحتياج في رأس المال المعياري. أما بالنسبة للفصل الثاني تحت عنوان دراسة حالة بالمؤسسة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز للوسط (سونلغاز) بالوادي وكذلك يتضمن مبحثين متكاملين حول مؤسسة بالوادي حيث جاء المبحث الأول حول نبذة المؤسسة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز - سونلغاز - بالوادي والمبحث الثاني حول دراسة تحليلية للاحتياج في رأس المال العامل المعياري بمؤسسة سونلغاز بالوادي.

الفصل الأول:

عموميات حول الاحتياج في رأس المال العامل
والاحتياج في رأس المال المعياري

تمهيد الفصل:

تعتبر دورة الاستغلال في المؤسسة هي المولدة للاحتياج في التمويل ومن المهم إذن أن يتحكم المسير بهذه الدورة، حيث تسعى العديد من المؤسسات إلى تحقيق أهدافها وذلك عن طريق تحليل وظائفها ويكون بناءً على الاعتماد على ثلاثة دورات أساسية في المؤسسة، وهي دورة الاستثمار ودورة الاستغلال ودورة التمويل (غير أننا سنركز في هذه الدراسة على دورة الاستغلال فقط).

إذ تعتبر دورة الاستغلال الأساسية لتحليل الوضعية المالية للمؤسسة حيث تعبر عن النشاط الرئيسي لها، حيث كونها عبارة عن مجموع العمليات المتتابعة التي تقوم بها المؤسسة من أجل إنتاج السلع والخدمات لتحقيق عملية التبادل، والتي تبدأ بالمدخلات تتمثل في شراء المواد الأولية والبضائع... وغيرها، وتنتهي بتحصيل إيرادات مالية جراء بيع المنتجات أو تقديم خدمات.

ومن المعلوم أن العديد من المؤسسات تواجه أزمات في دورة الاستغلال نتيجة للتقدير الغير سليم لحجم الاحتياجات التي تتطلبها هذه الدورة، وذلك نظراً لقصر هذه الدورة وتحددتها فإنها تتطلب استعداداً كافياً للسير الجيد لعناصر الاستغلال.

ومن خلال هذا الفصل، ومن أجل الغوص بشيء من التفصيل حول تحليل دورة الاستغلال بالاعتماد على تحليل الاحتياج في رأس المال العامل والاحتياج في رأس المال المعياري.

قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين أساسيين هما:

المبحث الأول: ماهية دورة الاستغلال.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول الاحتياج في رأس المال المعياري.

المبحث الأول: ماهية دورة الاستغلال

يعتبر مفهوم وظيفة الاستغلال ركيزة أساسية في التحليل الوظيفي للمؤسسة ويكتسي أهمية بالغة في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة، حيث تعبر عن النشاط الرئيسي وتحدد طبيعة المؤسسة إن كانت صناعية أم تجارية أو خدمية أو مختلطة.

المطلب الأول: ماهية دورة الاستغلال

تعد دورة الاستغلال الركيزة الأساسية لنشاط المؤسسة لكونها المولد الأساسي للاحتياج في رأس المال العامل وهذا ما سوف نوجزه ضمن هذا المطلب من خلال تعريف دورة الاستغلال وتحديد مراحلها، وكذا دراسة فعالية دورة الاستغلال في المؤسسة.

أولاً: تعريف دورة الاستغلال

لدورة الاستغلال العديد من المفاهيم إلى أنها كلها تشمل نفس المعنى، ومن بين هذه المفاهيم ما يلي:
يعرف كونصو P.CONSO دورة الاستغلال على أنها: "مجموع العمليات (تمويل، إنتاج، تسويق) المنجزة من طرف المؤسسة للحصول على سلع وخدمات لعرضها في السوق".¹
كما وتعرف دورة الاستغلال من الناحية المالية شبكة من التدفقات المالية التي تضمن سير العمليات التبادلية بين المؤسسة والأعوان الاقتصاديين الأخرى.²
حيث تعتبر دورة الاستغلال المنشأة الأساسي لثروة المؤسسة وهي المسؤولة عن تحقيق النتائج المرتبطة أساساً بالنشاط وهذا ما يظهر من خلال عناصر الاستغلال والتي تتمثل في ما يلي:³

1. تكوين الثروة والمتمثلة في عمليات المبيعات والإنتاج المباع؛
 2. تآكل الثروة من خلال عمليات المواد المستهلكة، اليد العاملة المتعددة، الخدمات الخارجية.
- ويمكن تمثيل دورة الاستغلال من خلال التدفقات المادية الداخلية (المشتريات) والتدفقات المادية الخارجية (المبيعات)، مما يؤدي إلى تغيير هيكل المخزونات في ميزانية المؤسسة والتي يمكن أن تشمل ثلاثة أصناف من المخزونات:
- المواد الأولية؛
 - منتجات قيد التنفيذ (منتجات نصف مصنعة)؛

¹ P.CONSO: **La gestion financière de l'entreprise**; t.1, 7^{eme} édition, Dunod, Paris, P: 18.

² إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، "التسيير المالي (الإدارة المالية)"، الطبعة: 02، دار وائل للنشر والطباعة، الجزائر، 2011، ص: 148.

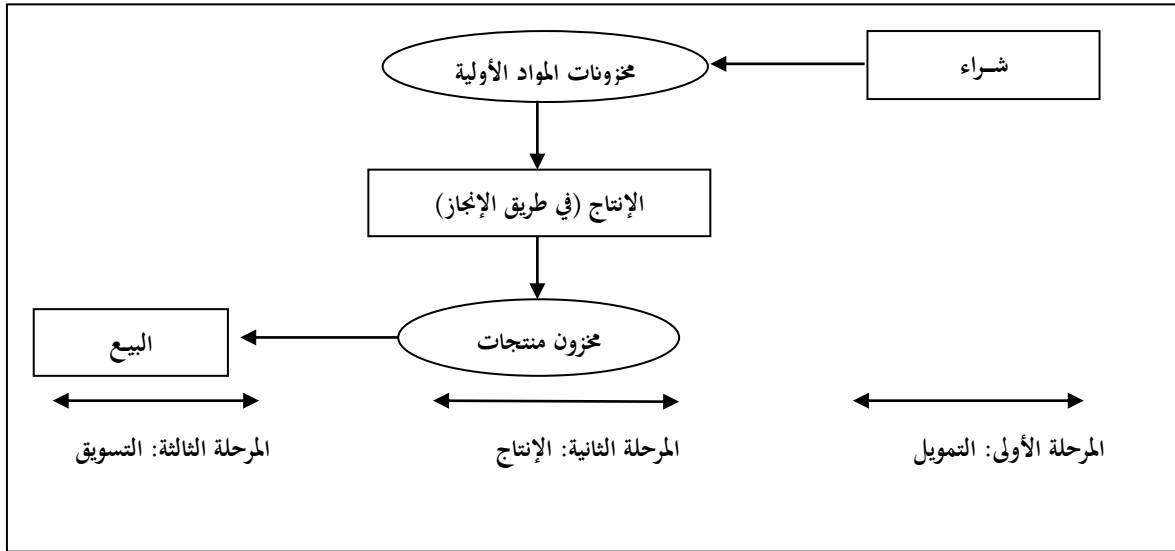
³ بوخطة أمال، "أثر قروض الاستغلال على فعالية تسيير دورة الاستغلال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة صيدلية عيساوي الزهر بمدينة ورقلة خلال الفترة الممتدة (2010-2015)"، مذكرة مقدمة الاستكمال متطلبات شهادة الماجستير، كلية علوم اقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، التخصص مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2015/2016، ص: 03.

الفصل الأول: عموميات حول الاحتياج في رأس المال العامل والاحتياج في رأس المال المعياري

■ منتجات تامة الصنع.

والشكل الموالي يوضح بشيء من التفصيل ما تم ذكره:

الشكل 01-01: يوضح دورة الاستغلال



المصدر: عبد الناصر رواجي، "تحليل دورة الاستغلال (مدخل أساسي لمعالجة مشكلات التمويل في المؤسسة الإنتاجية: حالة المؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة A.M.C العلمة - سطيف)", بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير، تخصص، تسيير المؤسسات، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 1993-1994، ص: 08.

كما تختلف دورة الاستغلال من مؤسسة تجارية عن المؤسسة الصناعية وذلك من خلال ما يلي:

1. دورة الاستغلال في مؤسسة صناعية:

دورة الاستغلال في مؤسسة صناعية تختلف عن دورة الاستغلال في مؤسسة تجارية وذلك لاحتوائها على المراحل

التالية:

✓ مرحلة التمويل:

ويتم في هذه المرحلة عمليات شراء الموارد الأولية، بحيث يتم استهلاك هذه المواد فيما بعد في عملية التصنيع.

✓ مرحلة الإنتاج:

في هذه المرحلة تتم إضافة مجموعة المعارف العلمية والتقنية والبشرية والاقتصادية لتحويل المواد الأولية إلى منتجات

نهائية.

✓ مرحلة التخزين:

تتم في هذه المرحلة عملية تخزين المواد النصف وكذلك المنتجات النهائية.

✓ مرحلة البيع:

تتم فيها عملية بيع المنتجات النهائية.

✓ مرحلة التحصيل:

وفي هذه المرحلة يتم تحصيل حقوق العملاء ويعتبر آخر مرحلة في دورة الاستغلال لمؤسسة صناعية.

2. دورة الاستغلال في مؤسسة تجارية:

وهي الدورة المركزية في المؤسسة حيث يتم فيها بيع السلع والخدمات للعملاء، وهي التي تكون الأنشطة الأساسية بالمؤسسة، في دورة الاستغلال هنا تتكون عن طريق تتابع العمليات حيث تبدأ أولاً بطلبات من المورد وتنتهي بتحصيلات من العملاء.

ثانياً: مراحل دورة الاستغلال

تتميز دورة الاستغلال في المؤسسة بعدة مراحل أساسية وهي مرحلة التخزين الأولى ثم مرحلة الإنتاج، ومرحلة تخويز المنتجات النصف المنعة والمنتجات التامة التصنيع ثم مرحلة التسويق وبعدها تحصيل المبيعات، تتمثل في:

✓ مرحلة التمويين (الإمداد بالمواد الأولية ومستلزمات النشاط):

تحتل هذه المرحلة مقدمة النشاط، حيث تكمن مهمتها في تزويد المؤسسة بالمدخلات المادية الضرورية لمزاولة النشاط (المواد الأولية، مستلزمات الإنتاج، الطاقة... إلخ)، كما تختلف هذه المرحلة حسب طبيعة النشاط¹. تتم هذه العمليات من خلال علاقة المؤسسة بمورديها وبناءً على قوة القدرات التفاوضية للمؤسسة، فإذا كانت المؤسسة تنشط في إطار الأحجام الكبيرة فإن قدرتها التفاوضية تكون كبيرة، وتتحكم بشكل كبير في أسعار المواد والبضائع ومختلف المدخلات².

✓ مرحلة التخزين الأولي (التخزين القبلي):

بعد عملية الشراء تأتي مرحلة التخزين قبل مرورها إلى ورشة التصنيع أو إلى البيع، وتعتبر عملية التخزين القبلي ضرورة اقتصادية لعدة عوامل من بينها³:

✓ تلبية الطلبات الكبيرة (المحتملة) من طرف العملاء؛

✓ التخزين يعتبر صمام أمان يحمي المؤسسة من المخاطر المحتملة في المحيط؛

¹ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، "التسيير المالي (الإدارة المالية)"، ص: 66، مرجع سبق ذكره.

² زغود تبر، "محددات سياسة التمويل للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة قاصدي مراح، ورقلة، الجزائر، 2009، ص: 09.

³ بوخطة أمال، "أثر فروض الاستغلال على فعالية تسيير دورة الاستغلال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة صيدلية عيساوي الزهر بمدينة ورقلة خلال الفترة الممتدة

(2010-2015)"، مرجع سبق ذكره.

الفصل الأول: عموميات حول الاحتياج في رأس المال العامل والاحتياج في رأس المال المعياري

✓ تندفع المؤسسة أحيانا إلى الشراء بكميات كبيرة، بهدف الضغط على المورد من أجل تدنية أسعار الشراء، ولن تستطيع المؤسسة تحقيق ذلك إلا بإمتلاكها قدرات تخزين مهمة.

إلا أن المعضلة المالية الكبرى للتخزين، تتمثل في مقابل التخلي عن أجزاء من أهداف مالية أخرى، نذكر من بينها¹:

✓ تجميد السيولة المالية في شكل تدفقات مالية، وذلك له تأثير على خزينة المؤسسة، ومن ثم على أهداف التوازن المالي؛

✓ ارتفاع التكاليف الثابتة، والمقصود هنا هي تكاليف التخزين وملحقاتها. وعليه فمستويات التخزين لها تأثير مباشر وغير مباشر على الخزينة (من خلال استهلاك السيولة) من جهة، وعلى النتيجة ككل (من خلال ارتفاع التكاليف) من جهة أخرى.

✓ مرحلة الإنتاج (التصنيع):

تعتبر هذه المرحلة في غاية الأهمية إذ هي محور وظيفة الاستغلال داخل المؤسسة الصناعية، وتلعب دورا كبيرا في تطوير وتوسيع المؤسسة، حيث تتكون لدى المؤسسة خلال عملية الإنتاج أنواع عديدة من المنتجات التي يتم تقييمها حسب تكلفة إنتاجها.

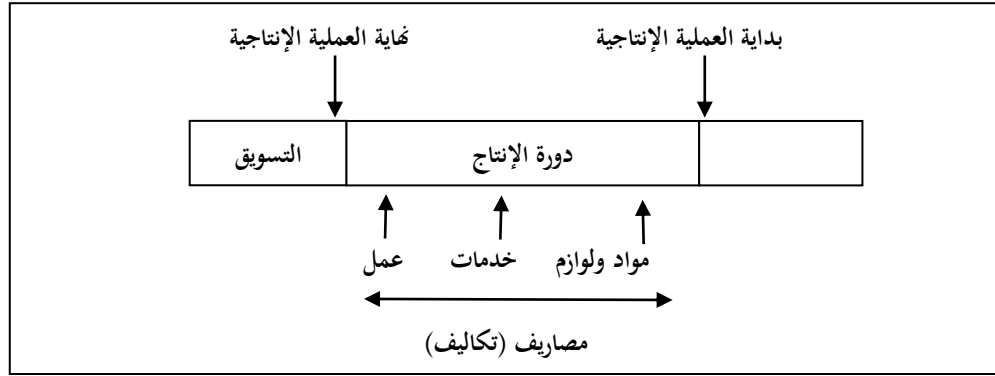
حيث تتضمن هذه المرحلة أهم الأنشطة الضرورية والرئيسية ذات الأهمية، ومن بينها عملية تحويل المدخلات المادية إلى منتجات ذات قيمة إستعمالية والمتمثلة في منتجات موجهة للبيع (منتجات نصف مصنعة أو منتجات تامة التصنيع).

¹ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، "التسيير المالي (الإدارة المالية)"، مرجع سبق ذكره، ص: 76.

الفصل الأول: عموميات حول الاحتياج في رأس المال العامل والاحتياج في رأس المال المعياري

وفي هذه المرحلة لا بد من استعمال أساليب وتقنيات إنتاجية وإدارية مناسبة، تمكن من ضبط العملية الإنتاجية والتحكم فيها، بما يكفل تفادي الأخطاء التي تؤثر سلباً على المؤسسة ومردودها. ويمكن تمثيل هذه المرحلة بالشكل الموالي:

الشكل 01-02: مرحلة الإنتاج



Source: P. CONSO, R. Lavaud, B. Colasse, J.L. Foussé Dictionnaire de gestion financière 3^{ème} édition, DUNOD, Paris, 1984, P: 170.

✓ مرحلة تخزين المنتجات النصف المنعة والمنتجات النامة التصنيع وغيرها (المخزونات البعدية):

بعد انتهاء عملية التمويل والتصنيع والتحويل يتم نقل المنتجات إلى مراكز التخزين (حسب طريقة التخزين المعتمدة في المؤسسة) أو عرضها في السوق.

وتعتبر عملية التخزين القبلي ضرورية اقتصادية لعدة عوامل من بينها¹:

✓ مواجهة احتياجات العملاء وتلبيتها في كل مرة، وذلك من أجل ضمان علاقات دائمة مع مختلف المتعاملين في السوق؛

✓ تجنب المخاطر المتعلقة بتوقف الإنتاج لأسباب داخلية أو خارجية؛

✓ مواجهة تهديدات سوق الموردين في حال وقوع أزمات أو ارتفاع في الأسعار أو إنقطاعات في التوريد؛

✓ تستطيع المؤسسة استخدام المخزون للتحكم في الأسعار وذلك ضمن إطار إستراتيجية حرب الأسعار.

✓ مرحلة التسويق (التوزيع والبيع):

تعتبر هذه المرحلة من أهم المراحل، حيث يتوقف نجاح المراحل السابقة على نجاح هذه المرحلة، تتضمن هذه المرحلة مختلف النشاطات التسويقية (عملية البيع والتوزيع والنقل والتسليم والترويج والإشهار وخدمات ما بعد البيع... وغيرها).

¹ بوحطة أمال، "أثر قروض الاستغلال على فعالية تسيير دورة الاستغلال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة صيدلية عيساوي الزهر بمدينة ورقلة خلال الفترة الممتدة (2010-2015)"، مرجع سابق.

الفصل الأول: عموميات حول الاحتياج في رأس المال العامل والاحتياج في رأس المال المعياري

✓ مرحلة تحصيل المبيعات:

في بعض الحالات تمنح المؤسسة لعملائها (الدائمين والأوفياء) آجالا لدفع مستحقاتهم (الأجل يكون محدد في ما بينهم) ومن ثم تتحمل المؤسسة فترة تتجمد فيها السيولة المالية إلى أن تنتهي فترة أجل التسديد.

ومنه فإن الاحتياج في التمويل مرتبط ب¹:

✓ طول دورة الاستغلال والتي ترتبط كذلك بمدة دوران المخزون ومدة العمليات الإنتاجية ومدة الاعتماد الممنوح للعملاء؛

✓ مدة القرض الممنوح من طرف الموردين؛

✓ تطور العناصر الأخرى المتعلقة بالإستغلال (كالأعباء الجبائية والأعباء الاجتماعية والأجور).

من خلال ما سبق يمكن إيجاز وعرض مراحل دورة الاستغلال في المؤسسة ضمن الجدول الموالي:

الجدول رقم 01-01: دورة الاستغلال في المؤسسة (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)

المراحل	التدفقات المالية	التدفقات النقدية	التأثير على الخزينة
التمويل	شراء مواد أولية	تسديد مصاريف مرتبطة بالمشتريات	-
تسديدات		تسديد قرض المورد	-
التخزين	إدخال المواد الأولية للمخازن	تكلفة التخزين	-
التصنيع	يد عاملة	تسديد تكلفة اليد العاملة والطاقة	-
التخزين	إدخال المنتجات النهائية للمخازن	تكلفة التخزين	-
البيع	تسليم المنتجات	تسديد المصاريف المرتبطة بعملية البيع	-
التحصيل		تسديدات العملاء	+

المصدر: ليلي مقدم، "سياسات تسيير عناصر الاحتياج في رأس المال العامل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية"، مذكرة ماجستير، غير

منشورة، جامعة ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2008، ص: 05.

¹ ليلي مقدم، "سياسات تسيير عناصر الاحتياج في رأس المال العامل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية"، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة ورقلة، الجزائر، 2008، ص:

المطلب الثاني: المؤشرات الأساسية لتحليل دورة الاستغلال

الفرع الأول: المؤشرات تحليل دورة الاستغلال

تتمثل المؤشرات الأساسية لتحليل دورة الاستغلال في ما يلي¹:

أولاً: الفعالية

إن تقييم الفعالية من الأمور الصعبة، بسبب اعتمادها على المثالية في استخدام الموارد في العملية الإنتاجية فمثلاً إذا أعتبر في مرحلة ما أن نسبة المهملات المسموح بها 02 %، فإن حققت المؤسسة هذه النسبة أو أقل فإن دورة الإنتاج تعتبر فعالة والعكس صحيح إذا تعدتها تعتبر غير فعالة.

ثانياً: المردودية

بافتراض أن مؤسسة ما تستخدم عنصراً إنتاجياً واحداً للحصول على سلعة معينة، فإذا تم ربط كمية السلع المتحصل عليها بكمية العنصر المستخدم (منتج - مستخدم)، يحصل على ما يعرف بالمردودية أي أن:

$$\text{المردودية} = (\text{كمية السلع المتحصل عليها} / \text{كمية العنصر المستعمل})$$

إن حاصل العلاقة (النسبة)، يمكن أن يتغير وذلك حسب درجة فعالية العاملين في المؤسسة، ومستوى تنظيمها، وظرف ووتيرة عملها، فمثلاً إذا كان التنظيم سيئاً تكون المردودية ضعيفة والعكس صحيح. وقياساً على ما سبق باستطاعة المؤسسة حساب عدد من علاقات (نسب) المردودية تبعاً لعدد عناصر الإنتاج المساهمة في العملية الإنتاجية.

ثالثاً: الإنتاجية

على عكس مفهوم المردودية فإن الإنتاجية تتميز ب²:

- الاعتماد على كل العوامل المستعملة (جميع المدخلات)؛
- استخدام قيم تلك العناصر بدل كمياتها.

وتحسب الإنتاجية بالعلاقة التالية:

$$\text{الإنتاجية} = \text{قيمة المنتج} / \text{قيمة المستخدم}$$
$$\text{الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاجية} = \text{الإنتاج} / \text{العوامل}$$

¹ M.DARBLEL et J.M.Laugine Economie de L'entreprise T:2 Foucher, PARIS 1978,P: 165.

² Douglas Greenwald ed Encyclopedie économique, Economice, paris, 1984, p: 788.

الفصل الأول: عموميات حول الاحتياج في رأس المال العامل والاحتياج في رأس المال المعياري

حيث يمثل البسط في هذه المعادلة الكميات المنتجة مرجحة بأسعارها، بينما يمثل المقام كميات العوامل المستعملة مرجحة بأسعارها أيضاً (يعتبر هذا الترجيح بأسعار ضرورياً حتى يمكن جمع العناصر المختلفة مع بعضها البعض).
وتجدر الإشارة إلى وجود مفهومين للإنتاجية وهما:

1. المفهوم الساكن للإنتاجية:

تمثل فيه الإنتاجية بالعلاقة بين قيمة الناتج/العناصر المستخدمة خلال فترة زمنية محددة (دون مقارنة بفترات أخرى).

2. المفهوم الديناميكي:

إذا كانت الإنتاجية لا تختلف في طريقة حسابها عن المفهوم الأول، إلا أنه يلجأ (حسب هذا المفهوم) إلى تعيين سنة الأساس، وإجراء مقارنة بين إنتاجية فترات زمنية مختلفة ببعضها البعض، كما يفضل استعمال الأسعار الثابتة حتى تكون المقارنة معبرة.

ونظراً لصعوبة حساب الإنتاجية الكلية لجميع عناصر الإنتاج، يمكن حساب إنتاجية فرعية تعتمد على عنصر واحد من عناصر الإنتاج، فمثلاً نحصل على إنتاجية العمل عن طريق قسمة القيمة المضافة (القيمة المضافة عبارة عن الإنتاج منقوص الاستعمالات الوسيطة) المحققة على عدد العمال أو ساعات العمل الإجمالية، أو المخرجات على المدخلات من العمل المباشر وغير المباشر كما يلي:

$$\begin{aligned} \text{إنتاجية العمل} &= \frac{\text{المخرجات}}{\text{المدخلات من العمل المباشر أو غير المباشر}} \\ \text{أو} & \quad \text{إنتاجية العمل} = \frac{\text{القيمة المضافة}}{\text{عدد ساعات العمل}} \\ \text{علمًا أن} & \quad \text{القيمة المضافة} = \text{الإنتاج} - \text{الاستعمالات الوسيطة} \end{aligned}$$

رابعاً: الربحية

تعرف الربحية بأنها الربح المتحصل عليه من خلال توظيف الأموال المستثمرة¹، ويتحدد مفهوم الربحية (اقتصادي، مالي... إلخ) وفقاً لمكوناتها.

حسب هذا التعريف يتضح أنه إذا كانت للإنتاجية معنى اقتصادي لربطها بين الإنتاج ومستلزماته، فإن للربحية معنى مالياً لكونها تربط بين رؤوس الأموال المستثمرة من جهة والنتيجة من جهة أخرى.
وتحسب الربحية من خلال العلاقة التالية²:

¹ P.conso, R.lavaud,B.colasse, F.fousoéop. cit, p; 363.

² عبد الناصر رواحي، "تحليل دورة الاستغلال (مدخل أساسي لمعالجة مشكلات التمويل في المؤسسة الإنتاجية : حالة المؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة A.M.C العلمية - سطيف)"، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير، تخصص، تسيير المؤسسات، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 1993-1994، ص: 15.

الفصل الأول: عموميات حول الاحتياج في رأس المال العامل والاحتياج في رأس المال المعياري

الربحية = النتائج المتحصل عليها (الأرباح) / رؤوس الأموال المستثمرة (الأموال المستثمرة)

إن عدم تحقيق الربحية يعني أن المصاريف (التكاليف) أكبر من الإيرادات (النواتج)، مما يؤدي إلى عدم الإيفاء بالالتزامات وصعوبة اقتناء استثمارات جديدة بغية التوسع والتطور، ولكن هناك حالات خاصة تؤدي بالمؤسسة إلى تقليص مستوى الربحية (يتم حساب الربحية على أساس وحدة اقتصادية معينة ويهمل حساب جميع المؤثرات الناتجة عن عملية الإنتاج)، حيث تعرض المؤسسة منتوجاتها بأقل من سعر تكلفتها من أجل تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية والاجتماعية معينة بهدف الحصول على الدعم من قبل الدولة لهذه المؤسسات، أو تماشياً مع ظروف تسويق المنتجات الجديد على سبيل المثال.

كما ينبغي أخذ مفهوم الربحية بحذر وعدم تعميم النتائج المتحصل عليها بصفة مطلقة على وضعية المؤسسة فقد تحقق هذه الأخيرة ربحاً احتكاريّاً في سوق المنتجات، كما أنّ مفهوم الربحية لا يأخذ بعين الاعتبار إلا ما أمكن تقييمه نقداً، أي أنه يهمل القيم المعنوية رغم تأثيرها البالغ على ربحية المؤسسة ومن ثم تؤثر في إتخاذ القرار السليم (في بعض الحالات).

ومن خلال ما سبق يمكن تحديد أنواع الربحية في ما يلي:

1. الربحية المالية والاقتصادية:

تعرف الربحية الاقتصادية بالعلاقة الموجودة بين الأرباح المحققة أو المنتظرة لنشاط ما ومجموع رؤوس الأموال المستثمرة في ذلك النشاط¹، ويعبر عنها بالمعادلة التالية:

الربحية الاقتصادية = صافي الربح قبل المصاريف المالية (الفوائد) / رؤوس الأموال المستثمرة

أما الربحية المالية فهي عبارة عن العلاقة الموجودة بين النتيجة الصافية والأموال الخاصة²، ويمكن صياغتها من خلال المعادلة التالية:

الربحية المالية = صافي الربح بعد المصاريف المالية (الفوائد) / الأموال الخاصة
أو الربحية المالية = الهامش الإجمالي للتمويل الذاتي / الأموال الخاصة

يلاحظ وجود علاقة وثيقة بين الربحية الاقتصادية والربحية المالية بحيث أن القرارات المتخذة (اعتماداً على إحدهما) يمكن أن تمس معاً الجوانب الاقتصادية والمالية في المؤسسة.

كما تعتبر دراسة الربحية الاقتصادية من الأمور المهمة في اتخاذ القرارات (بالاستعمال الجيد لرؤوس الأموال المستثمرة، الاستعمال الأمثل للآلات وزيادة سرعة دوران المخزون).

¹ O. Boukhezar, Lafinance de l'entreprise, O.P.U, Alger, 1981, P; 139.

² O. Boukhezar, op.cit.P; 139

الفصل الأول: عموميات حول الاحتياج في رأس المال العامل والاحتياج في رأس المال المعياري

كما تهتم الربحية الاقتصادية في تحليلها بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي لتحقيق التطور الاقتصادي بالمفهوم

الواسع من حيث¹:

- تكوين فائض اقتصادي؛
- تراكم العملة الصعبة؛
- التكامل الاقتصادي؛
- التوازن الجهوي.

2. الربحية الكلية والربحية الجزئية والحدية:

تعتمد الربحية الكلية على مجموع النتائج المتحصل عليها داخل المؤسسة²، والنتيجة المستعملة لحساب نسبة

الربحية هي:

- ربح جاري أي رصيد نتيجة الاستغلال والذي يمثل الربح العادي للاستغلال بدون العناصر الاستثنائية؛
- ربح صافي أي رصيد حساب النتائج والذي يأخذ بعين الاعتبار جميع العناصر الاستثنائية؛
- هامش إجمالي للتمويل الذي يكون من الربح الصافي ومخصصات الاهتلاك والمؤنات مطروح منها الفروق المحاسبية والضريبة، وتحتفظ المؤسسة بالباقي من أجل ضمان:

– الاستمرار في مزاولة نشاطها؛

– التوسيع؛

– تقسيم الأرباح بين المساهمين.

أما الربحية الجزئية فتقوم على أساس دراسة ربحية جزء معين من نشاط المؤسسة، حيث يتم تحليلها على أساس

عدة مكونات لها، فيكون استخراج ربحية كل واحد من هذه المكونات على أساس الجزء المستثمر فيه وترتكز الربحية

الجزئية اهتماماتها على:

- مختلف المنتجات؛
- مختلف الخدمات؛
- مختلف العملاء؛
- المشاريع الخاصة: استثمارات، حملة دعائية وغيرها،

¹ O. Boukhezar, op.cit.P; 140

² M.DARBELET et J.M. L auglne. Op.cit.P; 175.

■ فنوات التوزيع المختلفة.

ويتم حساب الربحية الكلية بجمع الربحية الجزئية المرجحة لمختلف النشاطات.

أما الربحية الحدية فهي عبارة عن الناتج المتحصل عليه من جراء إدخال عنصر جديد يؤدي إلى ربح أو خسارة إضافية¹، فالربحية الحدية إذن تعتبر أيضا فائض أو نقص الربحية الكلية أو الجزئية المتحصل عليها عندما يتم تغيير عنصر أو عدة عناصر من عوامل الربحية مع بقاء العناصر الأخرى على حالها (ثابتة).

ويتم التعبير عنها بالعلاقة التالية

$$\text{الربحية الحدية} = \text{التغير في الربح المحقق} / \text{التغير في رؤوس الأموال المستثمرة}$$

إن تحليل الربحية الحدية يساعد على اختيار مدى فعالية الجزء الإضافي من رؤوس الأموال المستثمرة على الربحية الكلية، وإنطلاقا من نتيجة هذه الأخيرة يؤخذ قرار الاستثمار.

وبصفة عامة تختلف الربحية الحدية لمشروع ما عن الربحية الكلية بتنفيذ قرار الاستثمار الجديد، فكلما زادت نسبة التنفيذ كلما تغيرت الربحية الكلية، ويكون التعبير عنها بالطريقة التالية:

- الربحية الحدية أكبر من الصفر تعني زيادة الربحية الكلية؛
- الربحية الحدية تساوي الصفر تعني بقاء الربحية الكلية في نفس المستوى؛
- الربحية الحدية أقل من الصفر تعني انخفاض الربحية الكلية.

الفرع الثاني: تحليل دورة الاستغلال

في هذا الإطار يتم تعميق دراسة العوامل المختلفة التي تؤثر على الربحية المالية للمؤسسة، والمتحصل عليها من خلال العلاقة التالية:

$$\text{الربحية المالية} = \text{الربح الصافي} / \text{الأموال الخاصة}$$

$$R_1 = R_2 \times R_3$$

بحيث:

$$R_1 = \text{الربح الصافي} / \text{الأموال الخاصة.}$$

$$R_2 = \text{الربح الصافي} / \text{مجموع الأصول.}$$

$$R_3 = \text{مجموع الأصول} / \text{الأموال الخاصة.}$$

توضح R_2 و R_3 طريقتين لبحث ومراقبة نسبة الربحية المالية فالأولى اقتصادية والثانية مالية.

¹ M. Branclard, Dictionnaire économique et social 11^{eme} édition Les éditions ouvrières, Paris 1978, P; 441.

الفصل الأول: عموميات حول الاحتياج في رأس المال العامل والاحتياج في رأس المال المعياري

كما تبين نسبة مجموع الأصول على الأموال الخاصة (بصفة غير مباشرة) درجة مديونية المؤسسة، ويمكن تمثيلها بالعلاقة التالية:

$$\text{مجموع الأصول} = 1 + (\text{الديون/ الأموال الخاصة})$$

ويتوصل عن طريق هذه النسبة إلى مؤشر هام يعرف بالرافعة المالية¹.

وتمثل نسبة الربح على مجموع الأصول ربحية مجموع رؤوس الأموال التي استثمرت، بمعنى معدل العائد على الاستثمار، وتوضح عن طريق دراسة تقليدية تسمى بتحليل نقطة التعادل².

أولاً: تحليل نقطة التعادل

يمكن تمثيل نسبة R_2 (المتعلقة بربحية الاستغلال) بنسبتين فرعيتين $R_5 \times R_4$ بحيث تصبح:

$$\text{(الربح الصافي / مجموع الأصول)} = \text{(الربح الصافي / رقم الأعمال)} \times \text{(رقم الأعمال / مجموع الأصول)}$$
$$\text{أي: } R_2 = R_5 \times R_4$$

تقيس R_4 الفعالية النسبية للمشروع، وذلك بعد اقتطاع جميع المصاريف والضرائب من الأرباح الإجمالية وتسمى

"هامش الربح الصافي"

أما بالنسبة لـ R_5 فتمكن من قياس القدرة النسبية للمشروع على استعمال مجموع الأموال للحصول على الربح

وتسمى "نسبة دوران الأصول" وتبسيط ذلك يكون كما يلي:

$$\text{الهامش الصافي: } d = b/c$$

$$\text{دوران الأصول: } e = a/c$$

$$\text{معدل العائد على الاستثمار: } f = d \times e$$

$$\text{رقم الأعمال: } a$$

$$\text{النتيجة: } b$$

$$\text{مجموع الأصول: } c$$

وعند ضرب معدل دوران الأصول في معدل هامش الربح الصافي يحصل على نسبة ربحية الأصول أو معدل

العائد على الاستثمار³.

1. تحليل نقطة التعادل كأداة للرقابة المدججة

¹ A.caplez, Element de gestion financière 2^{ème} édition, MASSON, 1982, P: 84.

² عبد الناصر رواحي، "تحليل دورة الاستغلال (مدخل أساسي لمعالجة مشكلات التمويل في المؤسسة الإنتاجية: حالة المؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة A.M.C العلمة - سطيف)", مرجع سبق ذكره، ص: 41.

³ نفس المرجع، ص: 42.

الفصل الأول: عموميات حول الاحتياج في رأس المال العامل والاحتياج في رأس المال المعياري

يتم الاعتماد على تحليل نقطة التعادل من أجل تحديد الشكل الأمثل الذي يسهل عملية الرقابة الداخلية ومتابعة مكونات ربحية الاستغلال خلال فترة زمنية معينة.

أسس دراسة نقطة التعادل:

3. تغير التكاليف:

كما هو معروف أن تكاليف المؤسسة تتطور خلال الفترة الزمنية المحددة نتيجة المؤثرات والتغيرات الداخلية كإنتاجية اليد العاملة، درجة مكننة الإنتاج، تكاليف الوحدة من عناصر الإنتاج¹، والتغيرات الخارجية المتمثلة في محيط المؤسسة كالقرارات الاجتماعية، الضريبية، الاقتصادية والسياسية.

تعتمد طريقة تحليل نقطة التعادل على عنصر واحد من مجموع هذه العناصر وهو مستوى النشاط، والذي يعبر عنه في بعض الأحيان برقم الأعمال وفي بعض الأحيان بكمية الإنتاج التام الصنع، وتنتج عن هذه الأخيرة تكاليف ثابتة وأخرى متغيرة، فالتكاليف الثابتة تمثل سعر احتفاظ المؤسسة بالطاقة الإنتاجية، أما التكاليف المتغيرة تمثل السعر الذي تسدده المؤسسة من أجل استغلال طاقتها الإنتاجية.

4. علاقة الاستغلال:

تعتمد طريقة تحليل نقطة التعادل أساساً على علاقات الاستغلال التي تمثل في فصل تكاليف المؤسسة إلى تكاليف متغيرة وأخرى ثابتة حسب النشاط².

وتوضح علاقات الاستغلال على النحو التالي:

$$C = V \times Q + F$$

التكاليف الكلية للمؤسسة :

$$V = P \times Q$$

رقم الأعمال :

بحيث:

Q: حجم النشاط معبر عنه بالوحدات المباعة.

V: التكلفة المتغيرة للوحدة.

F: مبلغ التكاليف الثابتة.

P: سعر بيع الوحدة.

أما الهامش على التكاليف المتغيرة (الفرق بين رقم الأعمال والتكاليف المتغيرة المناسبة له)

$$M = U \times V \text{ أو } M = (P - V) \times Q$$

¹ J. margerin et ausset Comptabilité Analytique, outil de gestion, Aide de la décision, L'édition d'organisation, Paris 1984 5^{ème} édition P: 309.

² J. margerin et ausset opt, cit p:311.

الفصل الأول: عموميات حول الاحتياج في رأس المال العامل والاحتياج في رأس المال المعياري

U هي العلاقة بين الهامش على التكاليف المتغيرة ورقم الأعمال، وتسمى بنسبة أو معامل الهامش على التكاليف المتغيرة أو نسبة معامل الامتصاص.

ويتحصل على النتيجة الصافية للاستغلال بالفرق بين رقم الأعمال والتكاليف الكلية أو الفرق بين الهامش على التكاليف المتغيرة والتكاليف الثابتة التي تتوضح في العلاقة التالية:

$$R = (P - V) \times Q - F$$

ثانياً: الرفع المالي

يقصد بالرفع المالي تأثير الهيكل المالي للمؤسسة على ربحية الأموال الخاصة¹، ويعكس الرفع المالي التغير الذي يحدث في صافي الربح المتاح للملاك من جراء تغير معين في صافي ربح العمليات وينشأ الرفع المالي من وجود التكاليف المالية الثابتة ومع ثبات العوامل الأخرى على حالها، ترتفع درجة الرفع المالي كلما زادت التكاليف المالية الثابتة، ونتيجة لذلك يتوقع أن يترتب عن تغير محدود في صافي ربح العمليات تغير كبير في صافي الربح بعد الضريبة أي صافي الربح المتاح للملاك².

1. مفهوم الهيكل المالي:

إن الهيكل المالي يمثل مجموع النسب الموجودة بين مختلف المواد المالية التي هي في حوزة المؤسسة في فترة زمنية معينة، ويمكن صياغتها حسب الشكل الموالي:

$$\begin{aligned} \text{الهيكل المالي} &= \text{رؤوس الأموال المقترضة} / \text{مجموع الخصوم} \\ \text{أو الهيكل المالي} &= \text{رؤوس الأموال المقترضة} / \text{الأموال الخاصة} \end{aligned}$$

¹ J, F, Westion et F.F. Brighamia finance et le management de l'entreprise. Club du livre de management, oubli- union 1972, p-p: 274-282

² منير صالح هندي، "الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر"، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1989، ص: 575.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول الاحتياج في رأس المال المعياري

تواجه العديد من المؤسسات اليوم أزمات في دورة الاستغلال نتيجة للتقدير السيئ لحجم الاحتياجات في رأس المال العامل التي تتطلبها هذه الدورة ونظرا لقصر هذه الدورة وتحددتها فإنها تتطلب استعدادا كافيا للسير الجيد لأنشطة الاستغلال.

المطلب الأول: الاحتياج في رأس المال العامل

يتولد الاحتياج المالي لدورة الاستغلال عندما لا تستطيع المؤسسة مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى الغير أي المتعاملين ومخزوناتهما، وبالتالي يتوجب على المؤسسة البحث عن مصادر لتمويل هذا العجز¹.

الفرع الأول: الاحتياج في رأس المال العامل

أولا: ماهية رأس المال العامل

1. تعريف رأس المال العامل

يعرف رأس المال العامل الصافي بأنه فائض الموارد الدائمة على الاستثمار في الموجودات طويلة الأجل المستعمل أثناء دورة الاستغلال، أو هو الزيادة في الأصول الجارية على الخصوم الجارية.

هو عبارة عن هامش سيولة يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، فتحقيق رأس مال موجب داخل المؤسسة يؤكد امتلاكها لهامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات وضمان استمرار توازن هيكلها المالي².

كما يعرف رأس المال العامل على أنه جزء الأموال الدائمة الموجهة لتمويل دورة الاستغلال، وبالتالي فهو يبين قدرة المؤسسة على تمويل الأصول المتداولة عن طريق الأموال الدائمة³.

كما يمكن تعريفه رأس المال العامل يكون هامش الأمان للمؤسسة فهو الجزء من الأموال الدائمة الذي يمول الأصول الدائمة⁴، أي هو الهامش أو الفائض من الأموال الدائمة التي يزيد عن تمويلها للأصول الثابتة⁵.

من التعاريف السابقة يتضح أن رأس المال العامل هو عبارة عن: "الفرق بين الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة".

¹ دريد كامل آل شبيب، "مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة"، الطبعة: 01، دار المسرة، عمان، الأردن، 2007، ص: 47.

² PATRICK PIGET, "LA GESTION FINANCIERE", ED ECONOMICA, 1998, P: 89.

³ Kamel hamdi, "le diagnostic financier" es_ salam édition, alger, 2001, P : 78.

⁴ JOSETTE PEYEAED "GESTION FINANCIERE" dépote légal, paris, 1990,p: 44.

⁵ ناصر دادي عدون عبيرات مقدم، قرية معمر، "دراسة الحالات في المحاسبة ومالية المؤسسة"، الطبعة: 01، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2008، ص: 66.

الفصل الأول: عموميات حول الاحتياج في رأس المال العامل والاحتياج في رأس المال المعياري

حيث يمكن حساب رأس المال العامل وفق علاقتين وهما¹:

✓ من أعلى الميزانية (الأجل الطويل):

إن من أساسيات التوازن المالي في المؤسسة أن تمول الأصول بموارد تتناسب مع مدتها، ومثال ذلك يجب على الأصول الثابتة أن تمول بواسطة الموارد الدائمة التي تفوق مدة استحقاقها سنة، ومن أجل فحص هذا التوازن يجب احتساب الفرق بين الموارد الدائمة والأصول الثابتة لمعرفة مدى كفاية الأولى في تغطية الثانية (هذا الفارق نسميه رأس المال العامل الصافي FRNG)

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

✓ من أدنى الميزانية (الأجل القصير):

يمكن قراءة رأس المال العامل بأنه فائض الأصول الجارية على الخصوم الجارية، ذلك أن تقلب دورة الاستغلال وصعوبة التنبؤ بآثارها يجعل التوازن المالي في أعلى الميزانية وفي أسفلها أمراً مستحيلاً من الناحية العملية، وهذا يستلزم وجود هامش أمان تزيد به الأصول الجارية على التزامات المؤسسة قصيرة الأجل، أي على الخصوم الجارية².

وبالتالي يمكن حساب رأس المال العامل الصافي بعلاقة أخرى منطقية تنشأ من مبدأ تساوي مجموع أصول الميزانية المالية مع مجموع خصومها وهي:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الخصوم الجارية}$$

توجد عوامل عديدة تؤثر في رأس المال العامل ومن بينها³:

- ✓ دورة الاستغلال: نجد أن حجم رأس المال يتغير ويختلف باختلاف دورة الاستغلال فكلما كانت هذه الدورة طويلة كلما تطلب وجود حجم كبير من الأموال الدائمة لتغطيتها والعكس صحيح.
- ✓ التغيرات الموسمية: بعض المؤسسات تتميز بنشاط موسمي فيتأثر نشاطها بالتغيرات الموسمية، كأن يرتفع سعر المواد الأولية في فترة معينة، لهذا يجب أن تواجه هذه الحالة بتوفير المخزونات اللازمة.
- ✓ حجم نشاط المؤسسة: كلما كان حجم نشاطها كبير تحتاج إلى رأس مال عامل كبير والعكس صحيح.

¹ مبارك لسوس، "التسيير المالي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص: 39.

² يوسف بومدين وفاتح ساهل، "تسيير التسيير المالي"، دار بلقيس، الدار البيضاء بالجزائر، 2016، ص: 14.

³ سعيدة بوردجة، "مطبوعة دروس التسيير المالي"، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قلمة، الجزائر، 2015/2014، ص: 24.

الفصل الأول: عموميات حول الاحتياج في رأس المال العامل والاحتياج في رأس المال المعياري

✓ طبيعة نشاط المؤسسة: يرتبط رأس المال العامل بنوعية وحجم تصريف المنتجات وبالتالي يجب تحديد طبيعة الإنتاج في المؤسسة.

2. أهمية رأس المال العامل:

يعتبر رأس المال العامل كهامش أمان مالي يُمكن للمؤسسة من تحقيق التوازن المالي كما أن رأس المال العامل الموجب يساعد على إعطاء حكم ملائم على الحالي الاقتصادية والمالية للمؤسسة من جهة ومواجهة مختلف الأخطاء المحتملة المتعلقة بتحقيق العناصر الذميمة أقل من سنة من جهة أخرى.

هذا وبالغم من أنه يعد مؤشر أساسي في تحليل وتقييم التوازن المالي، إلا أنه هناك بعض الانتقادات الموجهة له بالنسبة للحساب الحركي لرأس المال العامل يجب معرفة ماذا سيحصل في حالة تناقض أو توقف نشاط المؤسسة للاستغلال، كما أنه لا بد من معرفة كيف يصبح رأس المال العامل في حالة تمويل جزء من الديون الطويلة والمتوسطة الأجل إلى خصوم مستحقة التسديد ففي حالة مماثلة يصبح من الضروري معرفة بدقة تاريخ تسديد الديون طويلة الأجل ومتوسطة الأجل، لأن كل تسديد من هذا النوع من الديون يؤثر على مستوى رأس المال العامل.¹

ثانياً: أنواع رأس المال العامل

1. رأس المال العامل الخاص FRG:

وهو المقدار المتبقي من الأموال الخاصة بعد تمويل الأصول الثابتة ويحسب بإحدى العلاقتين التاليتين²:

$$\begin{aligned} \text{رأس المال العامل الخاص} &= \text{الأموال الخاصة} - \text{الأصول الثابتة} \\ \text{رأس المال الخاص} &= \text{الأصول المتداولة} - \text{مجموع الديون} \end{aligned}$$

2. رأس المال العامل الإجمالي FRP:

يقصد به مجموع عناصر الأصول التي يتكفل بها النشاط الاستغلالي للمؤسسة وهو مجموعة الأصول التي تدور في مدة سنة أو أقل وهي تشمل مجموع الأصول المتداولة من المخزونات (قيم الاستغلال)، وحقوق القيم القابلة للتحقيق (قيم جاهزة) ومنه يحسب وفق العلاقة التالية³:

$$\begin{aligned} \text{رأس المال العامل الإجمالي} &= \text{مجموع الأصول} \\ \text{رأس المال العامل الإجمالي} &= \text{قيم الاستغلال} + \text{قيم قابلة للتحقيق} + \text{قيم جاهزة} \end{aligned}$$

¹ خميسي فتيحة، "التسيير والمالية التسيير المالي للمؤسسة"، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص- ص: 72-73.

² مبارك لسلس، "التسيير المالي"، مرجع سبق ذكره، ص: 39.

³ بن مالك عمار، "المنهج الحديث للتحليل المالي في تقييم الأداء" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري بقسنطينة، الجزائر، 2011، ص: 85.

الفصل الأول: عموميات حول الاحتياج في رأس المال العامل والاحتياج في رأس المال المعياري

يبين قيمة الموارد المالية الأجنبية في المؤسسة والمتمثلة في إجمالي الديون، وهنا لا ننظر إلى الديون بالمفهوم السلبي لها بل كمواد ضرورية لتنشيط عملية الاستغلال. ويحسب وفق العلاقة التالية¹:

$$\begin{aligned} \text{رأس المال العامل الأجنبي} &= \text{مجموع الديون} \\ \text{رأس المال العامل الأجنبي} &= \text{رأس المال العامل الإجمالي} - \text{رأس المال العامل} \end{aligned}$$

4. رأس المال العامل الصافي (الدائم) FRNG:

وهو الفرق بين الأصول المتداولة والديون القصيرة الأجل وغالبا ما يكون رقما موجبا ويعتبر مقياسا مقبولا للسيولة². حيث يحسب وفق العلاقة التالية³.

$$\text{رأس المال العامل الصافي (الدائم)} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الديون}$$

ثالثا: العوامل المؤثرة في حجم رأس المال العامل الصافي:

أن هناك عدة عوامل تؤثر بدورها في حجم رأس المال العامل الصافي ومن بين هذه العوامل ما يلي⁴:

1. طبيعة الإنتاج:

فكلما كانت دورة الإنتاج طويلة كانت الحاجة إلى رأس مال عامل أكبر وبالتالي فإن الوحدات الصناعية تحتاج إلى رأس مال عامل أكبر من الوحدات التجارية وفي الصناعات الثقيلة أكبر من الصناعات التحويلية والغذائية وهكذا.

2. طبيعة المواد الأولية المستعملة:

هل أن المواد الضرورية في الإنتاج متوفرة في الأسواق بشكل دائم وبالتالي لا يوجد ضرورة لشراء كميات كبيرة منها وتخزينها أم أنها موسمية يجب شرائها عند موسمها وتخزينها.

3. طبيعة العمليات التسويقية:

¹ مبارك لسوس، "التسيير المالي"، مرجع سابق، ص: 39.

² بن مالك عمار، "المنهج الحديث للتحليل المالي في تقييم الأداء" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري بقسنطينة، الجزائر، 2011، ص: 83.

³ نفس المرجع السابق.

⁴ بن مالك عمار، "المنهج الحديث للتحليل المالي في تقييم الأداء"، مرجع سبق ذكره، ص: 84.

الفصل الأول: عموميات حول الاحتياج في رأس المال العامل والاحتياج في رأس المال المعياري

هل تسوق المنتجات بسرعة بمعنى ارتفاع معدل دوران المبيعات وهذا يعني انخفاض حجم رأس المال العامل والعكس صحيح.

4. طبيعة الائتمان والتحصيل:

هل تحصل الوحدة على فترة ائتمان من الدائنين كما تعطي هي لمدينها فترة ائتمان للسداد، ذلك أنه كلما كانت فترة الائتمان الممنوحة للمدينين أقل من الفترة التي تحصل عليها الوحدة كلما كانت الحاجة إلى حجم رأس المال العامل أقل والعكس صحيح.

كما أنه قد يتغير رأس المال العامل الدائم من فترة إلى أخرى ويكون التغير بالزيادة أو بالنقصان، حيث يجب على الإدارة دراسة هذه التغيرات ومعرفة أسبابها، وهذا من أجل رسم خطط وسياسات مستقبلية.

ويمكن تلخيص أسباب التغير في حجم رأس المال العامل الصافي (أسباب النقص والزيادة) في ما يلي¹:

✓ أسباب الزيادة في رأس المال العامل الصافي:

- الزيادة في الأموال الدائمة (زيادة في رأس المال، الحصول على ديون طويلة الأجل، تكوين الاحتياطات)؛
- التخلي عن بعض الأصول الثابتة بالبيع؛
- الأرباح المحققة وغير الموزعة.

✓ أسباب النقص في رأس المال العامل الصافي:

- النقص في الأموال الدائمة (تخفيض رأس المال، تسديد ديون طويلة الأجل، توزيع جزء من الاحتياطات)؛
- الاستثمار في أصول ثابتة جديدة غير ممولة من الأموال الدائمة الجديدة؛
- الحسابات المتحققة لأنها تؤدي إلى نقص الأموال الخاصة وبالتالي الأموال الدائمة.

رابعاً: حالات رأس المال العامل

يمكن توضيح حالات رأس المال العامل (FR) من خلال ما يلي²:

1. رأس المال العامل أكبر من الصفر $FR > 0$:

(أموال دائمة < أصول ثابتة) أو (أصول متداولة < ديون قصيرة الأجل) وهذا يعني أن تمويل الأصول الثابتة بالأموال الدائمة

فيتحقق هامش آمال يتمثل في رأس المال العامل، كما يحدث توازن في الهيكل المالي للمؤسسة، ويدل على قدرة المؤسسة على الوفاء؛

2. رأس المال العامل معدوم $FR = 0$:

¹ نفس المرجع، نفس الصفحة.

² بواز صافية، "تشخيص وتقييم المؤسسة العمومية في ظل الخصوصية (دراسة حالة مؤسسات خدمات نشاطات الغزل ليومرداس)"، رسالة لنيل شهادة الماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2001، بتصرف، ص، 54.

الفصل الأول: عموميات حول الاحتياج في رأس المال العامل والاحتياج في رأس المال المعياري

هذا يعني أن (الأصول الثابتة = الأموال الدائمة) وفي هذه الحالة تغطي الأموال الدائمة الأصول الثابتة فقط، أما الأصول المتداولة فتغطي عن طريق القروض قصيرة الأجل، وهذه الوضعية لا تتيح أي ضمان تمويلي في المستقبل وترجم هذه الوضعية الحالة الصعبة للمؤسسة؛

3. رأس المال العامل أقل من الصفر $FR < 0$:

هذا يعني أن (الديون قصيرة الأجل < من الأصول المتداولة) أو (الأموال الدائمة < الأصول الثابتة) أي أن الأصول الثابتة مولت جزء من الأموال الدائمة وجزء آخر من قروض قصيرة الأجل، لكن هذه الوضعية لا تتيح أي هامش كضمان لمقابلة المصاعب وهو ما يدل على عدم توازن الهيكل المالي للمؤسسة وبالتالي خطورة الوضعية المالية.

الفرع الثاني: الاحتياج في رأس المال العامل

ينتج عن الأنشطة المباشرة للمؤسسة مجموعة من الاحتياجات المالية بسبب التفاعل مع مجموعة من العناصر أهمها المخزون، حقوق العملاء، ديون الموردين، بحيث يتولد الاحتياج المالي للاستغلال عندما لا تستطيع المؤسسة مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى المتعاملين ومخزوناتهما وبالتالي يتوجب البحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز وهو ما يصطلح عليه بالاحتياج في رأس المال العامل¹.

أولاً: ماهية الاحتياج في رأس المال العامل

1. تعريف الاحتياج في رأس المال العامل

يعرف الاحتياج في رأس المال العامل على أنه الجزء من احتياجات الاستغلال الذي لم يتم تغطيته من مصادر تمويل الأقل من سنة².

كما يمكن تعريف الاحتياجات في رأس المال العامل على أنها رأي المال العامل الأمثل، أي ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممول لجزء من الأصول المتداولة والذي يضمن للمؤسسة توازنها المالي الضروري، وتظهر عند الاحتياجات عند مقارنة الأصول المتداولة مع الموارد المالية قصيرة الأجل³.

حيث يعتبر الاحتياج في رأس المال العامل بمثابة المحدد لرأس المال العامل، أو هو رأس المال العامل الأمثل للبنية المالية للمؤسسة، وهو عبارة عن حجم الأموال الدائمة الواجب توفرها لتمويل الأصول المتداولة والذي يضمن تحقيق التوازن المالي الضروري للمؤسسة⁴.

¹ عبد الستار الصباح وآخرون، "الإدارة المالية: أطر نظرية"، الطبعة: 03، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص: 62.

² ناصر دادان عدون، عبيات مقدم، قرية معمر، "دراسة الحالات في المحاسبة ومالية المؤسسة"، مرجع سبق ذكره، ص: 74.

³ زغيب مليكة، "التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون سنة نشر، ص: 52.

⁴ مصطفى يوسف كافي، "الإدارة المالية: التسيير المالي دروس وتطبيقات"، الطبعة: 02، الناشر ألفا للوثائق، قسنطينة، الجزائر، 2017، ص: 34.

الفصل الأول: عموميات حول الاحتياج في رأس المال العامل والاحتياج في رأس المال المعياري

حيث أن الاحتياج في رأس المال العامل مؤشر ضروري مكمل لتقييم رأس المال العامل، أي لا يمكن الاستغناء عنه لأن رأس المال العامل لوحده لا يكفي للحكم على التوازن المالي، وخاصة عند دراسة تطوره، لأن ارتفاع رأس مال العامل من سنة إلى أخرى المؤسسة ما لا يؤدي بالضرورة إلى إنخفاض الاحتياج منه¹.

كما ويعرف على أنه قياس لتوازن وخلل الخزينة الذي تحتاج إليه المؤسسة فعلا لمواجهة احتياجات السيولة عند مواعيد استحقاق الديون قصيرة الأجل، بإعتبار يتفاوت باستمرار تبعاً لمستوى المخزونات في الموجودات والديون التشغيلية².

تنشأ الاحتياجات نتيجة الفروقات الزمنية الفاصلة بين لحظة التسديد ولحظة التحصيل، ففي العادة تقوم المؤسسة بالشراء، التخزين، البيع، فجزء من الإنتاج يغطي بديون قصيرة الأجل، وجزء يمثل احتياجا هيكليا لا بد أن يغطي بتمويل دائم (رأس المال العامل) لمواجهة هذا الفرق الزمني بين التسديد والتحصيل.

ويمكن حساب الاحتياج في رأس المال العامل كما يلي³:

2. خصائص الاحتياج في رأس المال العامل

تتمثل خصائص الاحتياج في رأس المال العامل في ما يلي:

- ✓ احتياجات رأس المال العامل متغيرة حيث يعتبر نتيجة لحركات القيم المتعلقة بدورة الاستغلال؛
- ✓ يتميز بخاصية النمو والحركية حيث أن تطور المؤسسة ينتج عنه زيادة في احتياجات رأس المال؛
- ✓ يتميز بخاصية التجديد وذلك تبعا لدورة الاستغلال.

من خلال هذه الخصائص يمكن أن نعرف احتياجات رأس المال العامل أنها تقابل حاجة التمويل الإضافي نتيجة تفاعل حلقة الاستغلال وهذا التمويل يتطلب⁴:

- تغييرات حسب حركة حلقة الاستغلال المؤسسة؛
- تغييرات حسب طبيعة وحجم المؤسسة.

3. أهمية احتياجات رأس المال العامل

تتمثل أهمية الاحتياجات رأس المال العامل في مدى توفير مصادر تمويل قصيرة الأجل لتغطية المخزونات والمدينون، إضافة إلى أن:

¹ محمود صبح، "رأس المال العامل: استراتيجيات، استثمار، تمويل"، مكتبة الفكر المالي المعاصر، القاهرة، مصر، 1994، ص: 15.

² نور الدين بن عمارة، "الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية"، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2010، ص: 65.

³ Laurent batsch, **le diagnostic financier**, 3^{ème} édition, economica, paris, 2000, p : 42

⁴ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، "التسيير المالي (الإدارة المالية)"، مرجع سبق ذكره، ص: 86.

الفصل الأول: عموميات حول الاحتياج في رأس المال العامل والاحتياج في رأس المال المعياري

✓ احتياجات رأس المال العامل هو توازن يوجد على مستوى عناصر غير دائمة (دورية) ويعتبر مكمل وضروري لرأس المال العامل من أجل تقييم الهيكل المالي للمؤسسة بشكل أفضل لكن لا يجب الخلط بينهم نظرًا للاختلاف في المدى والحساب، حيث رأس المال العامل يعتبر عنصرًا دائمًا، أما احتياجات رأس المال العامل فهو لدورة واحدة فقط¹؛

✓ إن الاحتياجات في رأس المال العامل تختلف حسب نوع المؤسسة وطبيعة نشاطها فغالبًا ما تكون إحتياجات رأس المال العامل في المؤسسات الصناعية موجبة أما إذا كانت سالبة فهذا يعني أن هناك فائض في موارد الاستغلال عن احتياجات الاستغلال أو يوجد مصدر تمويل إضافي ناتج عن دورة الاستغلال ونجد هذه الحالة في المؤسسة التجارية نظرًا لطبيعة علاقتها مع زبائنها ومورديها².

ثانياً: أنواع الاحتياج في رأس المال العامل المعياري الإجمالي

كثيراً ما نصادف الميزانية المالية أشارت إلى أن بعض المبالغ المالية من الأصول المتداولة تتعلق بنشاط خارج الاستغلال، وهذا ما يجعلنا نميز بين ثلاثة أنواع رئيسية للاحتياج في رأس المال العامل وهي³:

1. الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي **BFRG**: وهو الذي شرحناه سابقاً، وينقسم إلى نوعين وهما:

2. الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال **BFR_{ex}**: وهو الفرق بين احتياجات الاستغلال للتمويل (أو

استخدامات الاستغلال E_{ex}) وموارد تمويل الاستغلال R_{ex} .

$$\mathbf{BFR_{ex} = E_{ex} - R_{ex}}$$

3. الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال **BFR_{hex}**: ويشير إلى الفرق بين احتياجات التمويل خارج

الاستغلال (أو استخدامات خارج الاستغلال E_{hex}) وموارد تمويل خارج الاستغلال R_{hex} .

$$\mathbf{BFR_{hex} = E_{hex} - R_{hex}}$$

$$\mathbf{BFRG = BFR_{ex} + BFR_{hex}}$$

ومنه إذن:

المطلب الثاني: الاحتياج في رأس المال العامل المعياري

¹ بوحطة أمال، " أثر قروض الاستغلال على فعالية تسيير دورة الاستغلال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة صيدلية عيساوي الزهر بمدينة ورقلة خلال الفترة الممتدة (2010-2015)"، مرجع سبق ذكره، ص: 10.

² عباس محمد، " التنبؤ بالعجز على مستوى دورة الاستغلال باستخدام دالة النتيجة"، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2015، ص: 09.

³ عبد الرحمان بن سانية، " أساسيات التحليل المالي"، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الثالثة علوم اقتصادية وطلبة الماستر، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2018، ص: 43.

تهدف الطريقة المعيارية إلى تفادي الاختلال في نسبة النمو، وذلك بحساب الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال، بما يتناسب مع الإمكانيات المالية للمؤسسة ويكون ذلك على ضوء معلومات تقديرية في إطار مخطط النمو المستقبلي.

أولاً: مفهوم وخصائص الاحتياج في رأس المال العامل المعياري

1. تعريف الاحتياج في رأس المال العامل المعياري

تعتمد المؤسسة على الاحتياج في رأس المال العامل المعياري لأنه يعطي تصور دقيق لكل العمليات التي يتم حسابها، من خلال تفادي الإختلالات التي يمكن حدوثها في المؤسسة وتعتمد على طريقتين وهما معاملات الدوران ومعاملات الترجيح¹.

وضعت هذه الطريقة من طرف خبراء المحاسبة بفرنسا وتسمى أيضاً بالطريقة المعيارية، وتقدم هذه الطريقة نتائج أدق من نتائج طريقة دراسة الميزانية، والأساس الذي تبنى عليه هذه الطريقة هو وجود فوارق زمنية بين التدفقات الداخلية والتدفقات الخارجية من النقدية وليس كل تدفق له علاقة مع الخزينة يؤخذ بعين الاعتبار، لكن تدفقات الخزينة المعنية هي تلك التي لها علاقة مع عناصر احتياج رأس مال العامل، وتتمثل هذه العناصر بصفة عامة في البضاعة، المواد الأولية، المنتجات التامة، المنتجات نصف المصنعة، العملاء والموردون، أوراق القبض، أوراق الدفع².

2. خصائص الاحتياج في رأس المال المعياري:

يمكن توضيح خصائص الاحتياج في رأس المال المعياري في ما يلي³:

✓ الاحتياج في رأس المال المعياري له صفة الاستمرارية:

إن الاحتياج في رأس المال العامل هو رصيد لحسابات مباشرة مرتبطة بدورة الاستغلال الجارية، وبحسب التحليل المالي الكلاسيكي هو سيولة أو أموال مستحقة، بما أن السيولة متوفرة فالاحتياج في رأس المال العامل موجود دائماً ومن جهة أخرى مهما كان تاريخ توقف الحسابات، إذن الميزانية تُظهر دائماً الاحتياج في رأس المال العامل بشكل قد يكون كبير أو قليل الأهمية.

✓ الاحتياج في رأس المال العامل المعياري له صفة مؤقتة:

¹ محمد البشير بن عمر، فاتح سردوك، عايي خليفة، "تسيير الاحتياج في رأس المال المعياري (دراسة حالة مؤسسة الكهرباء والغاز بولاية الوادي في الفترة 2015-2018)"، المجلد: 04، العدد: 02، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، أكتوبر 2020، ص: 39.

² إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، "التسيير المالي (الإدارة المالية)"، الطبعة 02، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص: 84.

³ نوبلي نجلاء، "استخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب في بسكرة)" أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر ببسكرة، الجزائر، 2015، ص: 121.

الفصل الأول: عموميات حول الاحتياج في رأس المال العامل والاحتياج في رأس المال المعياري

إن الطابع الموسمي لنشاط يفرض تغيرات في عملية الإنتاج بين المشتريات، الإنتاج والمبيعات، فالإنتاج في رأس المال العامل يختلف خلال السنة بين ارتفاع وانخفاض.

✓ الاحتياج في رأس المال العامل المعياري متوقف على طبيعة النشاط:

إن الاحتياج في رأس المال العامل هو انعكاس لدورة أنشطة الاستغلال في المؤسسة، وذلك من خلال العلاقات المنعقدة مع عملائها ومورديها وعملياتها الإنتاجية وآجالها في التسديد... إلخ، وهناك ثلاثة عوامل توضح هذه العلاقة القوية بين: الموردين والعملاء، حجم المؤسسة وطول دورة الإنتاج.

✓ الاحتياج في رأس المال المعياري مرتبط بنمو المؤسسة:

القاعدة العامة في رقم الأعمال تؤدي إلى الزيادة بشكل نسبي صغير أو كبير من عناصر دورة الاستغلال، عملاء وموردين، فنمو رقم الأعمال سيرفع وبشكل آلي من مستوى الاحتياج في رأس المال العامل. ويتميز الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي بحركة مستمرة خلال الدورة، وذلك بسبب تذبذب الاحتياجات المالية للنشاط، حسب فصول زمنية يزيد فيها حجم نشاط وينخفض بشكل دوري، وينعكس هذا على الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي، نتيجة العلاقة الطردية بين الزيادة في رقم الأعمال والزيادة في مستوى الاحتياجات في دورة الاستغلال¹.

ثانياً: خطوات الاحتياج في رأس المال المعياري

يمكن عرض ثلاث خطوات أساسية للاحتياج في رأس المال العامل المعياري في المؤسسة²:

1. تقييم أزمة الدوران لمكونات الاحتياج في رأس المال المعياري بوحدات قياس موحدة خاصة لكل مكون؛
2. تقدير معاملات الترجيح التي تسمح بإعادة تقدير أزمة الدوران المتحصل عليها في الخطوات السابقة بوحدات قياس موحدة (يوم من رقم الأعمال)؛
3. حساب أزمدة دوران الاحتياج في رأس المال للاستغلال بأيام من رقم الأعمال.

ثالثاً: الطرق الأساسية لحساب الاحتياج في رأس المال العامل المعياري

يعتمد حساب رأس المال المعياري على عدة معايير أساسية التي من شأنها إعطاء صورة دقيقة وواضحة على كيفية التعامل مع هذه المعايير في تحديد احتياجات دورة الاستغلال، ومن هذه المعايير نجد:

1. معاملات دوران عناصر الاستغلال

¹ محمد البشير بن عمر، فاتح سردوك، عابي خليفة، "تسيير الاحتياج في رأس المال المعياري (دراسة حالة مؤسسة الكهرباء والغاز بولاية الوادي في الفترة 2015-2018)"، مرجع سبق ذكره، ص: 41

² P.VERNIMMEN, Finance D'entreprise, 5^{ème} édition, Dalloz, Paris, 2002, P: 281.

الفصل الأول: عموميات حول الاحتياج في رأس المال العامل والاحتياج في رأس المال المعياري

وهي مؤشرات كمية، تهدف إلى تحليل دورة الاستغلال، وتحديد بواسطتها الأموال المجمدة في شكل مخزونات وأجال للعملاء ويمكن توضيحها في ما يلي¹:

✓ **معدل دوران المخزون**: يختلف المخزون حسب طبيعة نشاط المؤسسة سواء كانت خدماتية، إنتاجية، تجارية، ويتم حساب معدل دوران المخزون وفق العلاقات التالية:

$$\text{معدل دوران المواد الأولية} = (\text{مخزون المواد الأولية} / \text{إستهلاكية المواد الأولية}) \times 360 \text{ يوم} = \text{يوم}^{**}$$

$$\text{معدل دوران البضائع} = (\text{مخزون بضائع} / \text{بضاعة مستهلكة}) \times 360 \text{ يوم} = \text{يوم}^{**}$$

$$\text{معدل دوران منتجات قيد التنفيذ} = (\text{مخزون منتجات قيد التنفيذ} / \text{تكلفة الإنتاج قيد التنفيذ}) \times 360 \text{ يوم} = \text{يوم}^{**}$$

$$\text{معدل دوران المنتجات التامة} = (\text{مخزون المنتجات التامة} / \text{تكلفة الإنتاج التام}) \times 360 \text{ يوم} = \text{يوم}^{**}$$

✓ **معدل دوران العملاء**: يقيس الفترة المتوسطة للقروض التي تربط المؤسسة بعملائها ويتم حسابه وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران العملاء} = (\text{مستحقات العملاء} / \text{رقم الأعمال}) \times 360 \text{ يوم} = \text{يوم}^{**}$$

حيث

$$\text{مستحقات العملاء} = \text{ديون العملاء والحسابات الملحقة} + \text{إجراءات الخصم غير المستحقة} - \text{تسيقات وخصومات مدفوعة على الطلب الجاري}$$

✓ **معدل دوران الموردون**: يقيس المدة المتوسطة للقروض التي تربط المؤسسة بالمورد، أي الأجل التي تمنحها المؤسسة للمورد من أجل تسديد المستحقات المالية المتعلقة بالتمويل والخدمات، ويمكن حساب معدل دوران الموردون بالكيفية التالية:

$$\text{معدل دوران المورد} = (\text{مستحقات المورد} / \text{المشتریات}) \times 360 \text{ يوم} = \text{يوم}^{**}$$

حيث أن مستحقات الموردين تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{مستحقات الموردين} = \text{المستحقات} - \text{ديون الموردین والحسابات الملحقة} - \text{تسيقات وخصومات مقدمة على الطلب}$$

2. معاملات ترجيح عناصر الاستغلال:

¹ حدي عبد القادر، "تسيير خزينة المؤسسة على ضوء النظام المحاسبي المالي الجديد"، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسين بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2011، ص: 37.

الفصل الأول: عموميات حول الاحتياج في رأس المال العامل والاحتياج في رأس المال المعياري

تهدف معاملات الترجيح إلى توضيح الأهمية النسبية لعناصر الاستغلال حيث يتم إعادة تقدير معدلات الدوران

السابقة بأيام من رقم الأعمال¹:

✓ معاملات ترجيح المخزونات: وتتمثل في ما يلي:

$$\begin{aligned} \text{معامل ترجيح المواد الأولية} &= \text{مواد أولية مستهلكة} / \text{رقم الأعمال خارج الرسم.} \\ \text{معامل ترجيح البضائع} &= \text{البضائع} / \text{رقم الأعمال خارج الرسم.} \\ \text{معامل ترجيح منتجات قيد التنفيذ} &= \text{تكلفة الإنتاج قيد التنفيذ} / \text{رقم الأعمال خارج الرسم.} \\ \text{معامل ترجيح المنتجات التامة} &= \text{المنتجات التامة المباعة} / \text{رقم الأعمال خارج الرسم.} \end{aligned}$$

✓ معامل ترجيح العملاء: ويتمثل في ما يلي:

$$\text{معامل ترجيح العملاء} = \text{رقم الأعمال متضمن كل الرسوم} / \text{رقم الأعمال خارج الرسم} = 1 + \text{معدل الرسم على القيمة المضافة.}$$

✓ معامل ترجيح المورد: ويتمثل في ما يلي:

$$\text{معامل ترجيح المورد} = \text{المشتريات متضمنة كل الرسوم} / \text{رقم الأعمال خارج الرسم.}$$

3. حساب العناصر الجبائية والاجتماعية: تتمثل في²:

✓ الرسم على القيمة المضافة المجمعة والمدفوعة:

■ الرسم على القيمة المضافة المدفوعة

يتراوح أجل استحقاق الرسم على القيمة المضافة ما بين 0 إلى 30 يوم، لكن خلال عملية الحساب سننعمد

على متوسط المدة والمقدر بـ 15 يوم.

¹ عادل عشي، "الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم (دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل)", مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بيسكرة، الجزائر، 2001-2002، ص: 51.

² عادل عشي، "الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم (دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل)", مرجع سابق، ص: 53.

الفصل الأول: عموميات حول الاحتياج في رأس المال العامل والاحتياج في رأس المال المعياري

ومن ثم فإن معدل دوران الرسم على القيمة المدفوعة ومعامل الترجيح يعطى كالاتي¹:

$$\text{معدل دوران الرسم على القيمة المضافة المدفوعة} = 2 / (30+0) = 15 \text{ يوم.}$$
$$\text{معامل الترجيح} = \text{الرسم على القيمة المضافة المدفوعة} / \text{رقم الأعمال خارج الرسم.}$$

■ الرسم على القيمة المضافة المجمعة:

يتراوح أجل استحقاق الرسم على القيمة المضافة على المبيعات ما بين 0 إلى 30 يوم، لكن خلال عملية

الحساب سنعتمد على متوسط المدة والمقدر بـ 15 يوم.

ومن ثم فإن معدل دوران الرسم على القيمة المدفوعة ومعامل الترجيح يعطى كالاتي²:

$$\text{معدل دوران الرسم على القيمة المضافة المجمعة} = 2 / (30+0) = 15 \text{ يوم.}$$
$$\text{معامل الترجيح} = \text{الرسم على القيمة المضافة على المبيعات للدورة} / \text{رقم الأعمال خارج الرسم.}$$

✓ التدفقات الاجتماعية للأجور والمصاريف الاجتماعية: وهي³:

■ الأجور:

تتخذ الأجور المدفوعة للعاملين سلوكا متغيرا خلال مدة السداد والتي لا تتجاوز الشهر في العادة، حيث إذا

اعتبرنا أن تسديد الأجور يتم في آخر يوم من الشهر، فإن الأجور المستحقة على المؤسسة تحدد بأجل متوسط قدره

15 يوما (بين 0 يوم و 30 يوم)، وعليه:

$$\text{معدل دورا الأجور} = 2 / (30+0) = 15 \text{ يوم.}$$

$$\text{معامل ترجيح الأجور} = \text{الأجور السنوية} / \text{رقم الأعمال خارج الرسم.}$$

■ المصاريف الاجتماعية:

تحسب المصاريف الاجتماعية من الأجر الإجمالي العامل خلال شهر معين ولا تسدد إلا في حدود اليوم 10 من

الشهر الموالي (عموما)، وعليه فالمؤسسة تستفيد من قرض على هذه المصاريف خلال هذه المدة والتي تحسب كالتالي:

$$\text{معدل دوران المصاريف الاجتماعية} = 2 / (40+10) = 25 \text{ يوم.}$$

$$\text{معامل ترجيح المصاريف الاجتماعية} = \text{المصاريف الاجتماعية} / \text{رقم الأعمال خارج الرسم.}$$

¹ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، "التسيير المالي (الإدارة المالية)"، طبعة: 01، مرجع سبق ذكره، ص: 290.

² نفس المرجع، نفس الصفحة.

³ يوسف قريشي، "أزمة الخزينة ومخطط إعادة النجوم"، مذكرة ماجستير غير منشورة، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 1994، ص: 30.

الفصل الأول: عموميات حول الاحتياج في رأس المال العامل والاحتياج في رأس المال المعياري

وبعد حساب معدلات الدوران ومعاملات الترجيح، يمكننا حساب الاحتياج في رأس المال العامل المعياري، وذلك من خلال تجميع كل العناصر والمعلومات السابقة الذكر في الجدول الموالي¹:

الجدول 01-02: يوضح الاحتياج في رأس المال العامل المعياري

عناصر الاستغلال بأيام من رقم الأعمال		معامل الترجيح	معدل الدوران	البيان
الموارد	الاستخدامات			
** يوم / رقم الأعمال	** يوم / رقم الأعمال	**	** يوم	المخزون
	** يوم / رقم الأعمال	**	** يوم	العملاء
	** يوم / رقم الأعمال	**	** يوم	المورد
	** يوم / رقم الأعمال	**	** يوم	TVA المدفوعة
	** يوم / رقم الأعمال	**	** يوم	TVA المجمعة
	** يوم / رقم الأعمال	**	** يوم	المصاريف الاجتماعية
	** يوم / رقم الأعمال	**	** يوم	الأجور
** يوم / رقم الأعمال (02)	** يوم / رقم الأعمال (01)			المجموع
** يوم / رقم الأعمال				الاحتياج في رأس المال العامل المعياري (02) - (01)

المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، "التسيير المالي (الإدارة المالية)" الطبعة 01، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006،

ص: 294.

من خلال احتساب الاحتياج في رأس المال العامل المعياري (بأيام من رقم الأعمال) يمكن التنبؤ

بالاحتياج المستقبلي وهذا ومن خلال:

- تخفيض أزمة دوران عناصر الاستغلال؛
- التخفيض من رقم الأعمال.

¹ سعيدة بورديمة، "مطبوعة التسيير المالي"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014-2015، ص-ص:

الفصل الثاني:

دراسة حالة بالمؤسسة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز

(سونلغاز) بالوادي

الفصل الثاني: دراسة حالة بالمؤسسة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز للوسط (سونلغاز) بالوادي

إن المؤسسة مزيج من الوسائل المادية يديرها ويحركها العنصر البشري فإن تحقيق الفعالية التي تضمن لها البقاء والاستمرار مرتبطة بمستوى الأداء في استغلال كل مواردها وطاقاتها المتاحة بطريقة مثلى، ومن هذا المنطلق انصب اهتمام المسيرين على التسيير الفعال وتحقيق الاستعمال الأمثل للموارد البشرية والمادية وأيضا الأساليب العلمية والمنهجية، ولأن المؤسسات الجزائرية عرفت تغيرات كبيرة منذ الاستقلال نتيجة لسياسات مختلفة وهذا ما أدى إلى تغيرات كبيرة في هياكلها التنظيمية وسندرس هذا من خلال دراسة الهيكل التنظيمي لشركة توزيع الكهرباء والغاز بالوادي، وتم تقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: نبذة المؤسسة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز للوسط (سونلغاز) بالوادي.

المبحث الثاني: دراسة تحليلية للاحتياج في رأس المال العامل المعياري بمؤسسة سونلغاز بالوادي.

المبحث الأول: نبذة المؤسسة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز للوسط (سونلغاز) بالوادي

ولقد حاولنا من خلال هذا البحث التعرف عن نشأة وهيكل المؤسسة الأم وتحليل الهيكل التنظيمي للمؤسسة من خلال دراسة مهام كل المصالح التابعة لها خاصة مصلحة المالية والمحاسبة ومن خلاله قيمنا الهيكل التنظيمي.

المطلب الأول: تأسيس مؤسسة سونلغاز الأم

يمكن تعريف الشركة الوطنية للكهرباء والغاز بالتطرق إلى كل من نشأتها أو تاريخها بالجزائر وكذلك الموقع الجغرافي لها.

الفرع الأول: نشأة المؤسسة الأم

يعود تاريخ الكهرباء والغاز بالجزائر إلى:

✓ 05 جوان 1947 إنشاء كهرباء وغاز الجزائر EGA.

بالمرسوم 47-1002 يسند تسيير المؤسسات المؤممة للكهرباء والغاز في الجزائر إلى مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تدعى شركة كهرباء وغاز الجزائر EGA.

✓ 1969 إنشاء الشركة الوطنية للكهرباء والغاز سونلغاز.

بالمرسوم رقم 69/59 من يوم 26 جويلية الصادر بالجريدة الرسمية في الأول من أوت 1969 أنشئت الشركة الوطنية للغاز (سونلغاز) محل الكهرباء و الغاز بالجزائر (EGA) التي خلقت حسب نفس المرسوم، وقد حدد المرسوم لها مهمة رئيسية تتمثل في الاندماج بطريقة منسجمة في سياسة الطاقة الداخلية للبلد. إن احتكار إنتاج ونقل وتوزيع واستيراد وتصدير الطاقة الكهربائية المخصصة لسونلغاز قد عزز من مكانة الشركة، كما أن سونلغاز وجدت نفسها وقد أسند لها احتكار تسويق الغاز الطبيعي داخل الوطن وهذا لجميع أصناف الزبائن (الصناعيون، محطات توليد الطاقة الكهربائية، زبائن المنزل) وقد تطلب ذلك إنجاز وتسيير قنوات النقل وشبكة التوزيع.

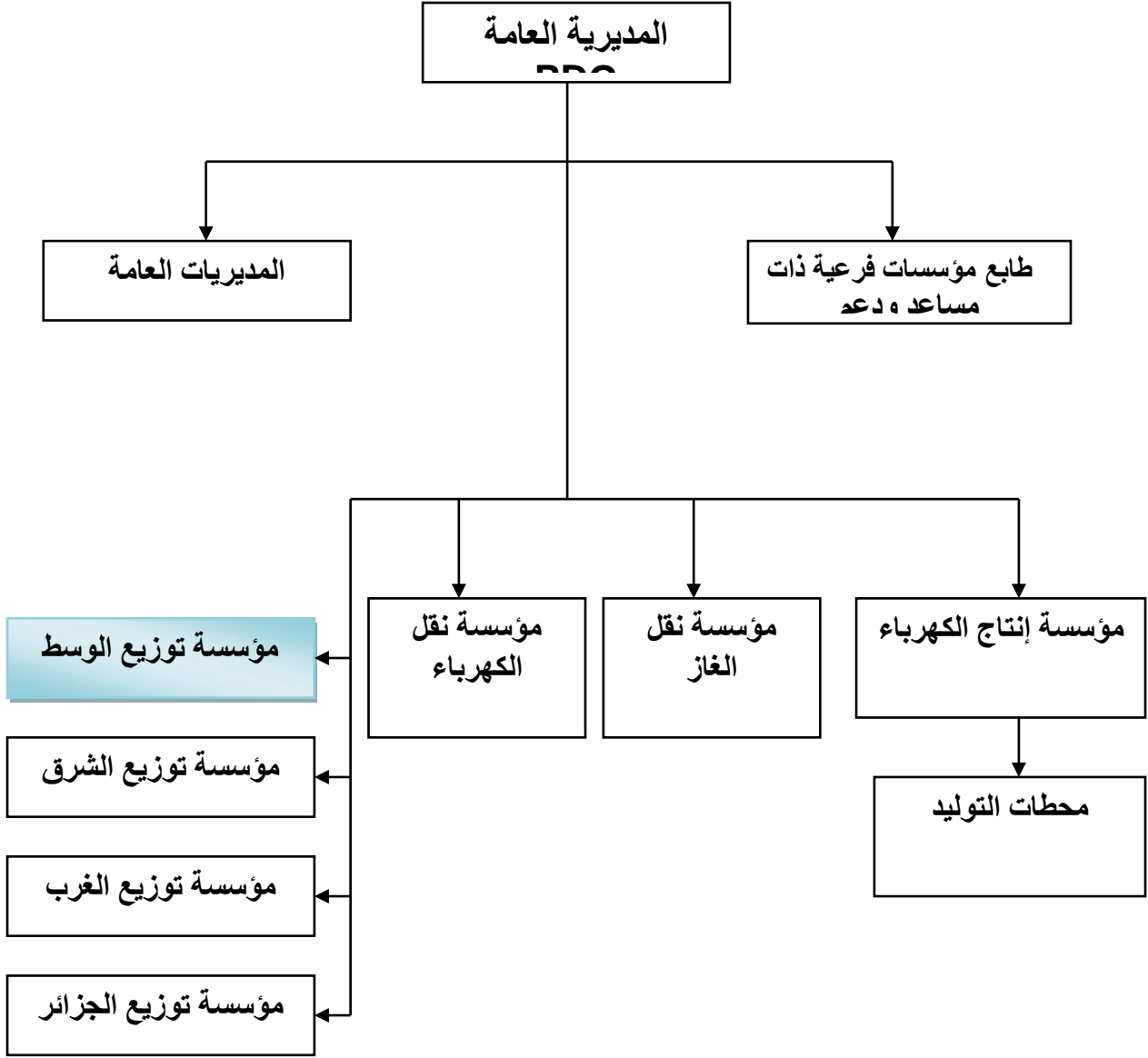
✓ 1983: إعادة هيكلة سونلغاز

- كهريف: أشغال الكهربية؛
- كهركيب: تركيب البنى التحتية والإنشاءات الكهربائية؛
- كناغاز: إنشاء قنوات نقل وتوزيع الغاز؛

- إنرقا: أشغال الهندسة المدنية؛
 - AMC: صناعة العدادات وآلات القياس والمراقبة.
 - ✓ 1991: نظام أساسي جديد لسونلغاز.
 - سونلغاز: الشركة الوطنية للكهرباء والغاز تغير من طبيعتها القانونية وتصبح المؤسسة العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري (قرار تنفيذي رقم 91-475 ليوم 14 ديسمبر 1991).
 - ✓ 1995: سونلغاز (EPIC) كمؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري.
 - ✓ فيفري 2002: تحول المؤسسة العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري إلى شركة قابضة لشركات ذات أسهم تمارس بواسطة فروعها نشاطات إنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء والغاز.
 - ✓ 2004: إنشاء ثلاث شركات "مهن"
 - شركة إنتاج الكهرباء؛
 - شركة مسير شبكة نقل الكهرباء؛
 - شركة مسير شبكة نقل الغاز.
 - ✓ 2005: إنشاء الشركة المدنية لطب العمل وشركة البحث وتطوير الكهرباء والغاز.
 - ✓ 2006: بروز أربع شركات توزيع الكهرباء والغاز:
 - شركة توزيع الكهرباء والغاز للجزائر العاصمة؛
 - شركة توزيع الكهرباء والغاز للوسط؛
 - شركة توزيع الكهرباء والغاز للشرق؛
 - شركة توزيع الكهرباء والغاز للغرب.
 - ✓ 2007: إنشاء معهد التكوين في الكهرباء والغاز.
 - ✓ 2009: إنشاء شركات الهندسة وأنظمة المعلومات والتسيير العقاري ل يتم استكمال تحويل سونلغاز إلى شركة قابضة لشركات.
- يضم الجمع اليوم علاوة عن الشركة الأم ، 32 فرعا و 6 شركات بالمساهمة المباشرة.

الفرع الثاني: هيكل مؤسسة الأم

شكل رقم 01-02 يوضح المخطط التنظيمي للمؤسسة الأم



المصدر: مصلحة الموارد البشرية بالمؤسسة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز للوسط (سونلغاز) بالوادي

ومن خلال هذا الهيكل التنظيمي للمؤسسة الأم سوف نتطرق إلى هيكل مؤسسة التوزيع للوسط الذي

تتنتمي إليه مديرية التوزيع بالوادي ضمن العناصر الموالية.

المطلب الثاني: دور وأهداف مؤسسة سونلغاز في الاقتصاد الوطن

الفرع الأول: دور المؤسسة

للمؤسسة دور هام جدا في الاقتصاد الوطني حيث تعتبر المصدر الحيوي للقطاعات الاقتصادية (زراعة، خدمات، صناعة) ففي ميدان الصناعة نجد أن الطاقة الكهربائية والغازية تستعملان في مختلف المصانع الإستراتيجية والتحويلية هذا لأن كل الآلات الموجودة على مستوى هذه المصانع تعمل بالكهرباء والغاز، كما لها دور كبير في تموين القطاع الزراعي بالمضخات ومختلف الآلات والمحركات، أما على مستوى قطاع الخدمات فإن مجمل وسائل النقل تستعمل مادة الغاز وكذا دور الكهرباء في الإنارة العمومية كما أن توفر منصب شغل للعاطلين عن العمل وبهذا يظهر حاليا دور شركة سونلغاز في الاقتصاد الوطني فهي الممون الرئيسي للقطاعات الاقتصادية.

الفرع الثاني: أهداف المؤسسة:

ورد في المادة 06 من المرسوم رقم 26-195 المتضمن القانون الأساسي للشركة الجزائرية للكهرباء والغاز

المسماة سونلغاز (ش، ذ، أ) ما يلي وتهدف سونلغاز إلى:

1. إنتاج الكهرباء ولغاز في الجزائر ونقلها وتوزيعها وتسويقها؛
2. نقل السوق لتلبية حاجيات السوق؛
3. توزيع الغاز عن طريق القنوات سواء الجزائر أو في الخارج وتسويقه؛
4. تطوير وتقديم الخدمات الطاقوية بكل أنواعها؛
5. دراسة كل شكل أو مصدر للطاقة وترقيته وتنميته؛
6. تطوير كل نشاط له علاقة مباشرة بالصناعات الكهربائية والغازية كل نشاط يمكن أن يترتب عنه فائدة سونلغاز (ش.ذ.أ) وبصفة عامة كل عملية مهما كانت طبيعتها ترتبط بصفة مباشرة أو غير مباشرة بهدف الشركة لاسيما البحث عن المحروقات واستكشافها وإنتاجها وتوزيعها؛
7. تطوير كل شكل من الأعمال المشتركة في الجزائر أو في الخارج مع شركات جزائرية أو أجنبية؛
8. إنشاء فروع وأخذ مساهمات وحياسة كل حقبة أسهم وغيرها من القيم المنقولة في كل شركة موجودة أو سيتم إنشاؤها في الجزائر أو في الخارج.

يكون توزيع الشركة الوطنية للكهرباء والغاز كما يلي:

✓ سونلغاز توزيع الجزائر SDA فيها 03 ولايات: الجزائر، بومرداس، تيبازة؛

✓ سونلغاز توزيع الوسط: تخص البلدية؛

الفصل الثاني: دراسة حالة بالمؤسسة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز للوسط (سونلغاز) بالوادي

✓ سونلغاز توزيع غرب: تخص ولاية وهران؛

✓ سونلغاز توزيع غرب: تخص ولاية قسنطينة.

ويمكن الإشارة إلى أن وظيفة الإنتاج والتوزيع تابعة للشركة أما وظيفة النقل فهي تابعة للدولة، (ملك للدولة).

وفق للقرار رقم 95-280 ليوم 17 ديسمبر 1995 يؤكد على طبيعة:

✓ سونلغاز كمؤسسة ذات طابع صناعي وتجاري؛

✓ سونلغاز وضعت تحت وصاية الوزير المكلف بالطاقة (المادة 02)؛

✓ سونلغاز تتمتع بالشخصية المعنوية وتتمتع بالاستقلال المالي (المادة 04)؛

✓ سونلغاز تخضع لقواعد القانون العام في علاقتها مع الدولة وتعرف كتاجر في تعاملها مع الآخرين (المادة

05).

ونفس القرار يعرف في مادته 06 مهمات للمؤسسة وهي:

تأمين الإنتاج النقل وتوزيع الطاقة الكهربائية، تأمين التوزيع العمومي للغاز وذلك للمحافظة على شروط

الجودة والأمن والنقل بأقل الأسعار وهذا في إطار مهمتها للخدمات العامة.

المطلب الثالث: نبذة عامة حول مؤسسة سونلغاز بالوادي

الفصل الثاني: دراسة حالة بالمؤسسة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز للوسط (سونلغاز) بالوادي

الفرع الأول: تأسيس مؤسسة سونلغاز

بقرار رقم 6959 بتاريخ 28 جويلية 1969 الصادر في الجريدة الرسمية في 01 أوت 1969 تم تأسيس المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز (SONELGAZ) تعويضا عن كهرباء وغاز الجزائر (EGA) التي حلت بموجب هذا القرار.

تتكفل مؤسسة سونلغاز بتسويق الغاز الطبيعي داخل الوطن، لكل أنواع الزبائن (المصانع، محطات توليد الطاقة، الزبائن العاديين) ومن أجل ذلك فهي تنجز وتشرف على تسيير قنوات نقل الغاز وشبكة التوزيع.

احتلت الصناعة موقعا هاما في الاقتصاد الوطني بين 1969-1973 مما أدى إلى زيادة كبيرة في احتياجات الطاقة الكهربائية والغازية، قدرت نسبة الزيادة السنوية بـ 13 % من سنة 1970 إلى 1985 ولتلبية الحاجيات المتزايدة، قامت سونلغاز بإعادة تهيئة هيكله، بجهودات كبيرة قامت بها المؤسسة لوضع المنشآت الطاقوية الضرورية لمواكبة التطور الاقتصادي بدءا من سنة 1973.

شهد إنتاج الكهرباء تطورا سريعا في هذه السنوات فقد انتقل من 624 ميغاواط في سنة 1969 إلى 1200 ميغاواط في سنة 1974.

الجدول رقم 01-02 يوضح عدد عمال مؤسسة سونلغاز بالوادي

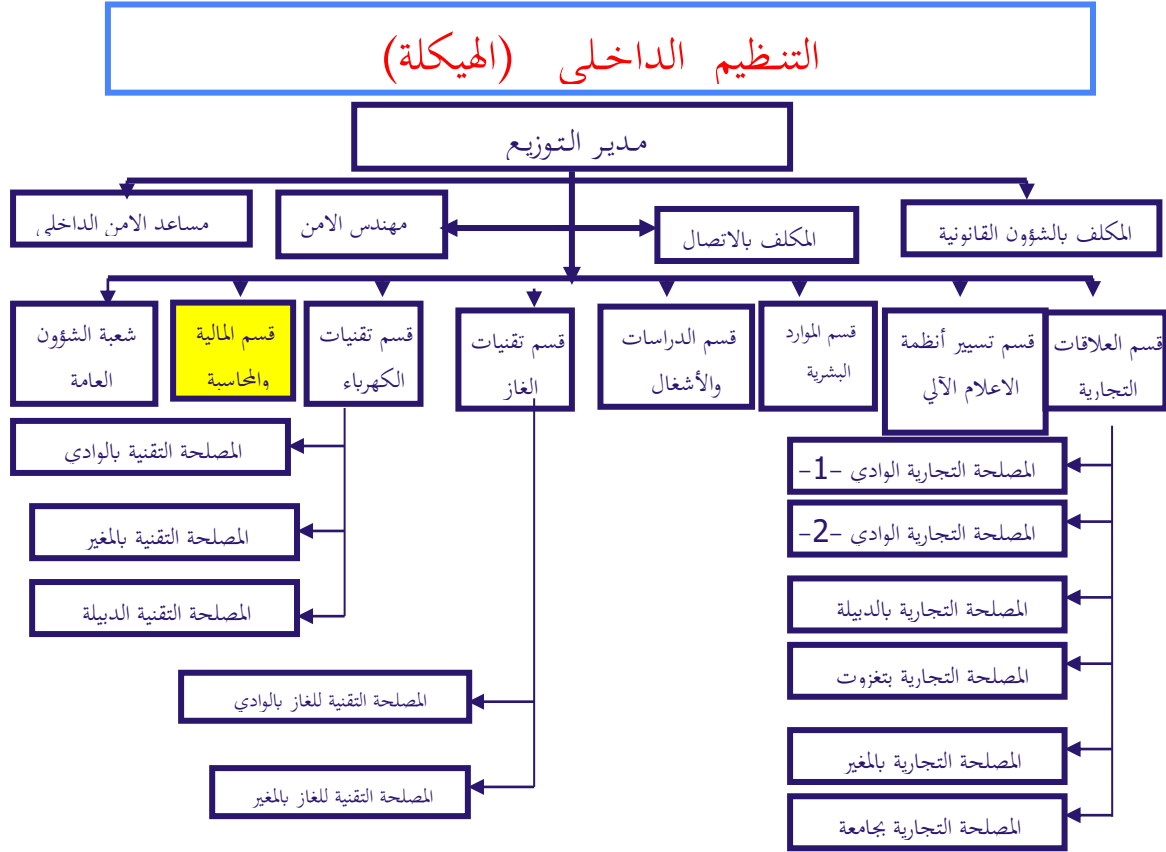
نسبة العنصر النسوي	منهم العنصر النسوي	عدد المستخدمين	شريحة المستخدمين
4 %	05	82	إطارات
60 %	09	166	عون تحكم
11.6 %	05	49	عون تنفيذي
	19	297	المجموع

المصدر: من إعداد الطلب اعتمادا على المعلومات المقدمة من طرف مؤسسة سونلغاز بالوادي.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة سونلغاز بالوادي

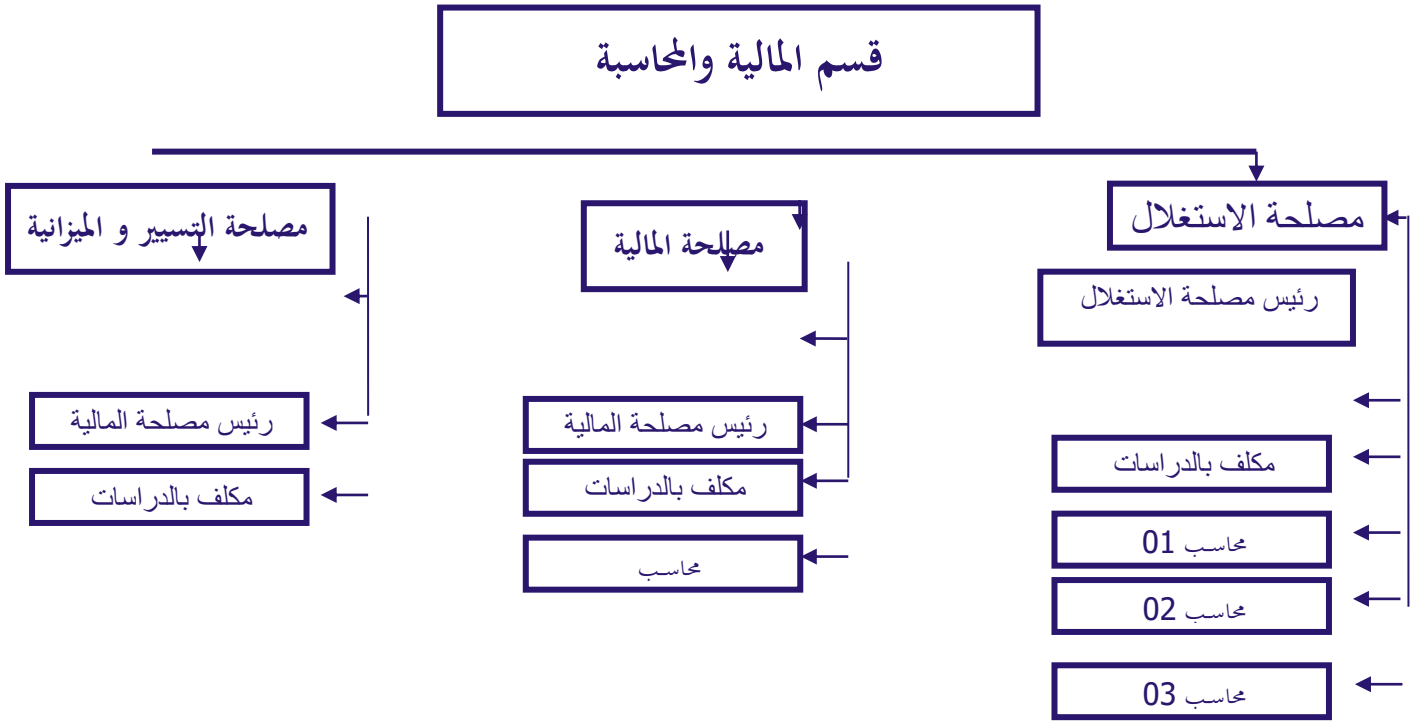
الفصل الثاني: دراسة حالة بالمؤسسة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز للوسط (سونلغاز) بالوادي

الشكل الموالي يوضح التنظيم الهيكلي للمؤسسة محل الدراسة
الشكل 02-02 يوضح التنظيم الهيكلي داخل مؤسسة سونلغاز بالوادي



المصدر: من إعداد الطلب اعتمادا على المعلومات المقدمة من طرف مؤسسة سونلغاز بالوادي.

الشكل رقم 03-02 يوضح التنظيم الهيكلي لقسم المالية والمحاسبة داخل مؤسسة سونلغاز بالوادي



المصدر: من إعداد الطلب اعتمادا على المعلومات المقدمة من طرف مؤسسة سونلغاز بالوادي.

رئيس قسم المالية والمحاسبة: له عدة مهام

✓ الربط ومراقبة النشاط في القسم؛

✓ الإمضاء ومراقبة؛

✓ متابعة الأرصدة البنكية (تحصيلات - التسديد).

1. مصلحة الاستغلال: تتكون هذه المصلحة من عدة وهي:

✓ رئيس المصلحة: له عدة مهام وهي:

■ متابعة التغيرات التي تطرأ في المخطط المحاسبي الوطني؛

■ التحرير في نهاية السنة جدول الزماني لترصيد الحسابات؛

■ أعمال نهاية السنة (استخراج النتيجة)؛

■ تحرير الجدول الشامل الشهري والسنوي؛

■ معالجة ومراقبة الحسابين 69** و 97** .

✓ مكلف بالدراسات: له عدة مهام وهي:

■ مراقبة ومتابعة الإهلاكات وتقييدها؛

■ التصريح الشهري والسنوي ل TVA و TAP والطابع، الرسم الثابت؛

■ مراقبة ومقارنة الحسابات الضرائب؛

■ إنهاء رقم الأعمال السنوي المصرح به؛

■ متابعة الجرد الدوري لحسابات الزبائن؛

■ التقييد المحاسبي ومتابعة حسابات الربط بين الوحدات (ح/ 17)؛

■ تقريب ومتابعة حسابات 4692 (قيد الانتظار)؛

■ إعداد جدول حسابات التمويل ح/ 17 و ح/ 89**.

✓ محاسب الأول: له عدة مهام وهي:

■ مراقبة والتقييد المحاسبي للتحصيلات؛

■ مراقبة ومعالجة R50؛

■ المراقبة والتقييد المحاسبي لفواتير الأشغال 183 X 181 X؛

■ متابعة في سجل طلب صك؛

■ متابعة حساب 579884 و 579885 (حسابات المساهمات)؛

■ تقرير حسابات المكلف بها

✓ محاسب الثاني:

له عدة مهام وهي:

- مراقبة وترتيب نوعية الأجر R40؛
- التقييد المحاسبي للكراء؛
- التصريح الشهري لضمان الاجتماعي والتعاقدية؛
- مراقبه وتقييد المحاسبي والتصريح للضريبة للدخل الإجمالي؛
- تقريب الحسابات المكلف بها؛

✓ المحاسب الثالث:

له عدة مهام وهي:

- معالجة والتقييد والترتيب للفواتير؛
- طلب الصك؛
- مراقبة ومتابعة التقييد المحاسبي لحركة (المازوت، الغاز، البنزين)؛
- التقييد المحاسبي لحركة المحولات؛
- تقريب الحسابات المكلف بها؛

2. مصلحة المالية:

✓ رئيس المصلحة:

وله عدة مهام وهي:

- ضمان انجاز تقديرات الخزينة؛
- انجاز وضعية دورية وحركة الأموال؛
- ضمان ومتابعة مصاريف الإدارات؛
- تحرير الشيكات وحفظها؛
- مسك أرشيف المصلحة؛

✓ مكلف بالدراسات:

وله عدة مهام وهي:

- تقريب حسابات التسديد؛
- متابعة حركة الأموال؛
- ضمان العلاقة والتواصل مع البنك؛
- مراقبة ومتابعة كل الوثائق الكلية؛
- معالجة كل الأمور بالدفع؛

✓ محاسب:

وله عدة مهام وهي:

- التقييد المحاسبي لحركة المالية؛
- معالجة أجور العمال؛
- كتابة جداول الإرسال الخاصة بالدفع وتحويلها للمصلحة المعنية؛
- متابعة اليومية الكلية والبريدية؛
- التواصل مع البنك؛

3. مصلحة تسيير الميزانية:

ويتكون من: رئيس مصلحة ومكلف بالدراسات ولهم جميعا عدة مهام وهي:

- انجاز الميزانية السنوية؛
- متابعة المصاريف الاستثمارات وخلق الأظرفة المالية؛
- متابعة المصاريف الوظيفية تحليلا وتفسيرا.

الفصل الثاني: دراسة حالة بالمؤسسة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز للوسط (سونلغاز) بالوادي

سنقوم من خلال هذا المبحث بإسقاط ما تم التطرق إليه ضمن الجانب النظري على مؤسسة الكهرباء والغاز بولاية الوادي، وهذا من أجل معرفة مدى تطبيق هذه المؤسسة لمعايير وطرق احتساب الاحتياج في رأس المال المعياري وكذا دوره في تحقيق الأهداف المستقبلية لها.

المطلب الأول: حساب وتحليل مؤشر الاحتياج في رأس المال العامل المعياري لمؤسسة الكهرباء والغاز بولاية الوادي سنتي 2015 و2016

حسب ميزانية مؤسسة سونلغاز لسنة 2015 وسنة 2016 سنقوم بحساب معدلات دوران عناصر الاستغلال ومعاملات الترجيح لعناصر الاستغلال.

أولاً: تحليل وحساب الاحتياج في رأس المال العامل المعياري سنة 2015

حساب الاحتياج في رأس المال العامل المعياري، والنتائج موضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم 02-02: يوضح حساب الاحتياج في رأس المال العامل المعياري لـ 2015

عناصر الاستغلال (بأيام من رقم الأعمال)		معامل الترجيح	معدل الدوران	البيان
موارد	استخدامات			
	1.665914054 يوم/ رقم الأعمال	0.050506911	32.98388321 يوم	المخزون
	104.6637869 يوم/رقم الأعمال	1.17	89.45622811 يوم	العملاء
79.89420438 يوم/ رقم الأعمال		0.050506911	1581.846975 يوم	الموارد
		0.008586174882	30 يوم	الرسم على القيمة المضافة المدفوعة
5.1 يوم/ رقم الأعمال		0.17	30 يوم	الرسم على القيمة المضافة المجمعة
84.99420438 يوم/رقم الأعمال	111.429701 يوم/ رقم الأعمال			المجميع
26.43549662 يوم/رقم الأعمال		84.99420438-111.429701= الاحتياج في رأس المال العامل المعياري		

المصدر: من إعداد الطلبة من خلال وثائق المؤسسة.

الفصل الثاني: دراسة حالة بالمؤسسة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز للوسط (سونلغاز) بالوادي

يتضح من الجدول السابق أن الاحتياج في رأس المال المعياري ذو خطى مستمرة وهذا يعود إلى تذبذب عناصر الاحتياجات المالية لنشاط المؤسسة، مما ينعكس على نتيجة الاحتياج في رأس المال المعياري لوجود زيادة في مستوى الاحتياجات دورة الاستغلال ومنه زيادة في رقم الأعمال أي وجود علاقة طردية بين هاتين الأخيرتين. ويعود هذا إلى منح آجال منظمة للعملاء ومخزون ذو دوران سريع إضافة إلى معدل دوران الموارد ومعدلات الترجيح المورد أكبر من معاملات الترجيح ومعدلات دوران المخزونات والعملاء.

ثانياً: تحليل وحساب الاحتياج في رأس المال العامل المعياري سنة 2016

حساب الاحتياج في رأس المال العامل المعياري، والنتائج موضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم 03-02: يوضح حساب الاحتياج في رأس المال العامل المعياري لـ 2016

عناصر الاستغلال (بأيام من رقم الأعمال)		معامل الترجيح	معدل الدوران	البيان
موارد	استخدامات			
	0.132795257 يوم/ رقم الأعمال	0.055379641	2.397907521 يوم	المخزون
	110.5111219 يوم/رقم الأعمال	1.17	94.45395032 يوم	العملاء
5914.36174 يوم/ رقم الأعمال		0.055376941	106801.886 يوم	الموارد
	0.282436172 يوم/ رقم الأعمال	0.009414539078	30 يوم	الرسم على القيمة المضافة المدفوعة
5.1 يوم/ رقم الأعمال		0.17	30 يوم	الرسم على القيمة المضافة المجمعة
5919.46174 يوم/ رقم الأعمال	110.92635.33 يوم/ رقم الأعمال			المجميع
5808.535387) يوم/ رقم الأعمال		5919.46174-110.9263533= الاحتياج في رأس المال العامل العياري		

المصدر: من إعداد الطلبة من خلال وثائق المؤسسة.

يتضح من الجدول السابق أن الاحتياج في رأس المال المعياري ذو خطى مستمرة وهذا يعود إلى تذبذب عناصر الاحتياجات المالية لنشاط المؤسسة، مما ينعكس على نتيجة الاحتياج في رأس المال المعياري لوجود زيادة في مستوى الاحتياجات دورة الاستغلال ومنه زيادة في رقم الأعمال أي وجود علاقة طردية بين هاتين الأخيرتين. ويعود هذا إلى منح آجال منظمة للعملاء ومخزون ذو دوران سريع إضافة إلى معدل دوران الموارد ومعدلات الترجيح المورد أكبر من معاملات الترجيح ومعدلات دوران المخزونات والعملاء.

الفصل الثاني: دراسة حالة بالمؤسسة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز للوسط (سونلغاز) بالوادي

المطلب الثاني: حساب وتحليل مؤشر الاحتياج في رأس المال المعياري لمؤسسة الكهرباء والغاز ولاية الوادي سنتي 2017 و2018

حسب الميزانية المقدمة صمنا بحساب كل من معادلات دوران عناصر الاستغلال ومعاملات الترجيح لعناصر الاستغلال والخاصة بسنتي 2017 و2018 للاحتياج في رأس المال العامل المعياري.

أولا: تحليل وحساب الاحتياج في رأس المال العامل المعياري سنة 2017

حساب الاحتياج في رأس المال العامل المعياري، والنتائج موضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم 04-02: يوضح حساب الاحتياج في رأس المال العامل المعياري لـ 2017

عناصر الاستغلال (بأيام من رقم الأعمال)		معامل الترجيح	معدل الدوران	البيان
موارد	استخدامات			
	4.52292567 يوم/ رقم الأعمال	0.051334655	88.10667317 يوم	المخزون
	118.1408462 يوم/رقم الأعمال	1.17	100.9750822 يوم	العملاء
129.2166461 يوم/ رقم الأعمال		0.051334655	2517.142583 يوم	الموارد
5.1 يوم/ رقم الأعمال	0.261806742 يوم/ رقم الأعمال	0.008726891424	30 يوم	الرسم على القيمة المضافة المدفوعة
		0.17	30 يوم	الرسم على القيمة المضافة المجمعة
134.3166461 يوم/رقم الأعمال	122.9255786 يوم/ رقم الأعمال			المجميع
11.3910675) يوم/رقم الأعمال		الاحتياج في رأس المال العامل المعياري = 134.3166461-122.9255786		

المصدر: من إعداد الطلبة من خلال وثائق المؤسسة.

يتضح من الجدول السابق أن الاحتياج في رأس المال المعياري ذو خطى مستمرة وهذا يعود إلى تذبذب عناصر الاحتياجات المالية لنشاط المؤسسة، مما ينعكس على نتيجة الاحتياج في رأس المال المعياري لوجود زيادة في مستوى الاحتياجات دورة الاستغلال ومنه زيادة في رقم الأعمال أي وجود علاقة طردية بين هاتين الأخيرتين. ويعود هذا إلى منح آجال منظمة للعملاء ومخزون ذو دوران سريع إضافة إلى معدل دوران الموارد ومعادلات الترجيح المورد أكبر من معاملات الترجيح ومعادلات دوران المخزونات والعملاء.

الفصل الثاني: دراسة حالة بالمؤسسة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز للوسط (سونلغاز) بالوادي

وعليه هناك فرص منح أجل للموردين (طويل المدى) كما أن الرسم على القيمة المضافة المجمعة والمدفوعة لهما معدل دوران مقبول ومعاملات ترجيع ضعيفة سيؤدي هذا إلى وحدوث نتائج غير مرضية (سلبية) في الاحتياج في رأس المال العامل المعياري.

ثانيا: تحليل وحساب الاحتياج في رأس المال العامل المعياري سنة 2018

حساب الاحتياج في رأس المال العامل المعياري، والنتائج موضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم 05-02: يوضح حساب الاحتياج في رأس المال العامل المعياري لـ 2018

عناصر الاستغلال (بأيام من رقم الأعمال)		معامل الترجيح	معدل الدوران	البيان
موارد	استخدامات			
	0.073008038 يوم/ رقم الأعمال	0.055325033	1.319620336 يوم	المخزون
	110.3433837 يوم/رقم الأعمال	1.17	94.31058432 يوم	العملاء
129.9846146 يوم/ رقم الأعمال		0.055325033	2349.471976 يوم	الموارد
5.1 يوم/ رقم الأعمال	0.282157671 يوم/ رقم الأعمال	0.009405255726	30 يوم	الرسم على القيمة المضافة المدفوعة
		0.009405255726	30 يوم	الرسم على القيمة المضافة المجمعة
135.0846146 يوم/رقم الأعمال	110.6985494 يوم/ رقم الأعمال			المجميع
38606519) يوم/رقم الأعمال		الاحتياج في رأس المال العامل المعياري = 135.0846146-110.6985494		

المصدر: من إعداد الطلبة من خلال وثائق المؤسسة.

يتضح من الجدول السابق أن الاحتياج في رأس المال المعياري ذو خطى مستمرة وهذا يعود إلى تذبذب عناصر الاحتياجات المالية لنشاط المؤسسة، مما ينعكس على نتيجة الاحتياج في رأس المال المعياري لوجود زيادة في مستوى الاحتياجات دورة الاستغلال ومنه زيادة في رقم الأعمال أي وجود علاقة طردية بين هاتين الأخيرتين. ويعود هذا إلى منح آجال منظمة للعملاء ومخزون ذو دوران سريع إضافة إلى معدل دوران الموارد ومعدلات الترجيح المورد أكبر من معاملات الترجيح ومعدلات دوران المخزونات والعملاء.

الفصل الثاني: دراسة حالة بالمؤسسة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز للوسط (سونلغاز) بالوادي

ومنه تكون هناك آجال كبيرة للموردين إضافة إلى أن الرسم على القيمة المضافة المجمعة والرسم على القيمة المضافة المدفوعة لهما معامل دوران جيد ومعاملات ترجيح ضعيفة، هذا ما يؤدي إلى النتائج السلبية في وضعية الاحتياج في رأس المال العامل المعياري.

ومن خلال حساب مؤشر الاحتياج في رأس المال العامل المعياري لسنوات 2015 و2016 و2017 و2018 نلاحظ أن هناك سوء في تسيير لبعض عناصر الاستغلال، وهذا ما يؤدي إلى حدوث تضخم في الاحتياجات المالية للمؤسسة الخاصة بدورة الاستغلال، ويعود ذلك بسبب منح آجال كبيرة (طويلة المدى) للزبائن، بالإضافة إلى بطئ معدل دوران المخزونات، ومعدل دوران المورد ومعاملات الترجيح أصغر من معاملات الترجيح ومعدلات دوران المخزون والعملاء.

خاتمة

خاتمة

من خلال دراستنا لهذا الموضوع ذو أهمية البالغة خاصة بالنسبة لمسيري المؤسسات وأصحاب اتخاذ القرارات حاولنا معرفة كيف يمكن تسيير الاحتياج في رأس المال العامل المعياري في المؤسسة ومع علاقاتها (الزبائن والموردين) ومدى تأثيراتهم المالية التي يتوجب تسييرها من أجل تحقيق الأهداف المشتركة بين المؤسسة والمحيطين بها. حيث يمس هذا الموضوع الأنشطة المهمة والأساسية للمؤسسة محل دراستنا حيث اتضح من خلال دراستنا ومدى ارتباط الاحتياج برأس المال العامل بدورة الاستغلال حيث تعتبر هذه الأخيرة المولد الأساسي للاحتياج، كما تعتبر الركيزة الأساسية لتحليل وتحديد وضعية المؤسسة وتحديد طبيعتها.

نتائج الدراسة: تمثلت نتائج الدراسة في ما يلي:

- ✓ هناك طريقة منهجية لتسيير عناصر الاحتياج في رأس المال العامل المعياري داخل مؤسسة؛
- ✓ لا يمكن الاعتماد على نوع محدد من الاحتياج في رأس المال العامل؛
- ✓ يعتبر تحليل الاحتياج في رأس المال العامل المعياري الطريقة الأنجح في تحقيق أهداف المؤسسة.
- ✓ قيمة الاحتياج في رأس المال العامل المعياري تؤثر على الخزينة الاستغلال ومنه تؤثر في التوازن المالي للمؤسسة.

التوصيات:

- ✓ ضرورة الاهتمام بدورة الاستغلال وتحديد احتياجاتها؛
- ✓ ضرورة توعية المؤسسات ومسييرها بتحليل الاحتياج في رأس المال العامل المعياري؛
- ✓ ضرورة استخدام أساليب وأدوات تكنولوجية فعالة ونظم الكترونية حديثة.

آفاق الدراسة:

- ✓ مدى تأثير الاحتياج في رأس المال العامل بالخزينة
- ✓ كيفية تقييم نتائج دورة الإستغلال بوحدات القياس محددة.

المراجع

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

- ✓ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، "التسيير المالي (الإدارة المالية)"، الطبعة: 02، دار وائل للنشر والطباعة، الجزائر، 2011.
- ✓ خميسي فتيحة، "التسيير والمالية التسيير المالي للمؤسسة"، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
- ✓ منير صالح هندي، "الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر"، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1989.
- ✓ ناصر دادي عدون عبيرات مقدم، قرية معمر، "دراسة الحالات في المحاسبة ومالية المؤسسة"، الطبعة: 01، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2008.
- ✓ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، "التسيير المالي (الإدارة المالية)"، الطبعة 02، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- ✓ دريد كامل آل شبيب، "مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة"، الطبعة: 01، دار المسرة، عمان، الأردن، 2007.
- ✓ مبارك لسوس، "التسيير المالي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.
- ✓ يوسف بومدين وفاتح ساهل، "تسيير التسيير المالي"، دار بلقيس، الدار البيضاء بالجزائر، 2016 .
- ✓ زغيب مليكة، "التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون سنة نشر.
- ✓ عبد الستار الصياح وآخرون، "الإدارة المالية: أطر نظرية"، الطبعة: 03، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006.
- ✓ مصطفى يوسف كافي، "الإدارة المالية: التسيير المالي دروس وتطبيقات"، الطبعة: 02، الناشر ألفا للوثائق، قسنطينة، الجزائر، 2017.
- ✓¹ محمود صبح، "رأس المال العامل: استراتيجيات، استثمار، تمويل"، مكتبة الفطر المالي المعاصر، القاهرة، مصر، 1994.

ثانياً: مذكرات

- ✓ نوبلي نجلاء، "استخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب في بسكرة)" أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر ببسكرة، الجزائر، 2015.
- ✓ بوخطة أمال، "أثر قروض الاستغلال على فعالية تسيير دورة الاستغلال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة صيدلية عيساوي الزهر بمدينة ورقلة خلال الفترة الممتدة (2010-2015)"، مذكرة مقدمة الاستكمال متطلبات شهادة الماجستير، كلية علوم اقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، التخصص مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2016/2015.
- ✓ حدي عبد القادر، "تسيير خزينة المؤسسة على ضوء النظام المحاسبي المالي الجديد"، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسبية بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2011.

قائمة المراجع

- ✓ عادل عشي، "الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم (دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل)"، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2001-2002.
- ✓ يوسف قريشي، "أزمة الخزينة ومخطط إعادة التقييم"، مذكرة ماجستير غير منشورة، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 1994.
- ✓ بن مالك عمار، "المنهج الحديث للتحليل المالي في تقييم الأداء" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري بقسنطينة، الجزائر، 2011.
- ✓ بواز صفية، "تشخيص وتقييم المؤسسة العمومية في ظل الخصوصية (دراسة حالة مؤسسات خدمات نشاطات الغزل لبومرداس)"، رسالة لنيل شهادة الماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2001، بتصرف.
- ✓ بن مالك عمار، "المنهج الحديث للتحليل المالي في تقييم الأداء" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري بقسنطينة، الجزائر، 2011.
- ✓ عبد الناصر رواجي، "تحليل دورة الاستغلال (مدخل أساسي لمعالجة مشكلات التمويل في المؤسسة الإنتاجية : حالة المؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة A.M.C العلمة - سطيف)"، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير، تخصص، تسيير المؤسسات، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 1993-1994.
- ✓ زغود تبر، "محددات سياسة التمويل للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2009.
- ✓ ليلي مقدم، "سياسات تسيير عناصر الاحتياج في رأس المال العامل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية"، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2008.
- ✓ عبد الناصر رواجي، "تحليل دورة الاستغلال (مدخل أساسي لمعالجة مشكلات التمويل في المؤسسة الإنتاجية : حالة المؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة A.M.C العلمة - سطيف)"، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير، تخصص، تسيير المؤسسات، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 1993-1994.
- ✓ نور الدين بن عمارة، "الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية"، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2010.
- ✓ عباس محمد، "التنبؤ بالعجز على مستوى دورة الاستغلال باستخدام دالة النتيجة"، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2015.

ثالثا: مجالات

قائمة المراجع

✓ محمد البشير بن عمر، فاتح سردوك، عابي خليفة، "تسيير الاحتياج في رأس المال المعياري (دراسة حالة مؤسسة الكهرباء والغاز بولاية الوادي في الفترة 2015-2018)", المجلد: 04، العدد: 02، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، أكتوبر 2020.

رابعاً: مطبوعة

✓ سعيدة بورديمة، "مطبوعة التسيير المالي"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014-2015.

✓ عبد الرحمان بن سانية، "أساسيات التحليل المالي"، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الثالثة علوم اقتصادية وطلبة الماستر، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2018.

- ✓ Laurent batsch, **le diagnostic financier**, 3^{ème} édition, economica, paris, 2000.
- ✓ P.VERNIMMEN, **Finance D'entreprise**, 5^{ème} édition, Dalloz, Paris, 2002.
- ✓ PATRICK PIGET, "**LA GESTION FINANCIERE**", ED ECONOMICA, 1998.
- ✓ Kamel hamdi, "**le diagnostic financier**" es_ salam édition, alger, 2001 .
- ✓ JOSETTE PEYEAED "**GESTION FINANCIERE**" dépoté légal, paris, 1990.
- ✓ P. CONSO, R. Lavaud, B. Colasse, J.L. Foussé Dictionnaire de gestion financière 3^{ème} édition, DUNOD, Paris, 1984.
- ✓ P.CONSO: **La gestion financière de l'entreprise**; t.1, 7^{ème} édition, Dunod, Paris.
- ✓ M.DARBLEL et J.M.Laugine Economie de L'entreprise T:2 Foucher, PARIS 1978.
- ✓ Douglas Greenwald ed Encyclopedie économoque, Economice, paris, 1984.
- ✓ O. Boukhezar, Lafinance de l'entreprise, O.P.U, Alger, 1981.
- ✓ M. Branclard, Dictionnaire économique et social 11^{ème} édition Les éditions ouvrières, Paris 1978.
- ✓ J. margerin et ausset Comptabilité Analytique, outil de gestion, Aide de la décision, L'édition d'organisation, Paris 1984 5^{ème} édition .
- ✓ J, F, Westion et F.F. Brlghamia finance et le management de l'entreprise. Club du livre de management, oubli- union 1972.

الملاحق

BILAN ACTIF

Définitif

ACTIF	note	brut 2018	amort 2018	2018	2017
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Immobilisations corporelles					
Terrains		4 348 776,33		4 348 776,33	4 348 776,33
Agencements et aménagements de terrains		13 630 856,06	4 490 808,69	9 140 047,37	6 280 443,73
Constructions (Batiments et ouvrages)		475 796 255,35	162 472 225,40	313 324 029,95	187 488 170,77
Installations techniques, matériel et outillage		28 302 018 645,89	8 417 598 903,11	19 884 419 742,78	18 932 464 890,91
Autres immobilisations corporelles		2 499 036 353,94	772 245 820,52	1 726 790 533,42	1 637 383 855,81
Immobilisations en cours		2 753 287 007,42		2 753 287 007,42	2 605 520 019,92
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		34 048 117 894,99	9 356 807 757,72	24 691 310 137,27	23 373 486 157,47
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		1 200 140,00		1 200 140,00	1 294 290,00
Créances et emplois assimilés					
Clients		2 679 456 815,27	7 445 200,68	2 672 011 614,59	2 903 278 142,78
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		2 112 708 565,42		2 112 708 565,42	3 315 205 363,63
Impôts		106 480 323,16		106 480 323,16	83 805 418,25
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		140 872 137,93		140 872 137,93	144 900 436,77
TOTAL ACTIF COURANT		5 040 717 981,78	7 445 200,68	5 033 272 781,10	6 448 483 651,43
TOTAL GENERAL ACTIF		39 088 835 876,77	9 364 252 958,40	29 724 582 918,37	29 821 969 808,90

BILAN ACTIF

Définitif

ACTIF	note	brut 2019	amort 2019	2019	2018
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Immobilisations corporelles					
Terrains		4 348 776,33		4 348 776,33	4 348 776,33
Agencements et aménagements de terrains		13 630 856,06	4 795 205,06	8 835 651,00	9 140 047,37
Constructions (Batiments et ouvrages)		555 774 913,29	176 985 729,60	378 789 183,69	313 324 029,95
Installations techniques, matériel et outillage		30 066 255 344,88	9 432 370 718,35	20 633 884 626,53	19 884 419 742,78
Autres immobilisations corporelles		2 667 707 755,34	866 681 706,46	1 801 026 048,88	1 726 790 533,42
Immobilisations en cours		3 618 241 374,36		3 618 241 374,36	2 753 287 007,42
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		36 925 959 020,26	10 480 833 359,47	26 445 125 660,79	24 691 310 137,27
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		726 110,00		726 110,00	1 200 140,00
Créances et emplois assimilés					
Clients		3 192 473 800,22	12 957 465,85	3 179 516 334,37	2 672 011 614,59
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		3 009 584 059,30		3 009 584 059,30	2 112 708 565,42
Impôts		168 436 344,78		168 436 344,78	106 480 323,16
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		821 744 059,78		821 744 059,78	140 872 137,93
TOTAL ACTIF COURANT		7 192 964 374,08	12 957 465,85	7 180 006 908,23	5 033 272 781,10
TOTAL GENERAL ACTIF		44 118 923 394,34	10 493 790 825,32	33 625 132 569,02	29 724 582 918,37

BILAN PASSIF

Définitif

PASSIF	note	2016	2015
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		161 622 411,46	161 622 411,46
Résultat net		0,00	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		- 33 884 806,93	- 33 884 806,93
compte de liaison**		18 201 883 807,45	16 627 026 771,59
TOTAL CAPITAUX PROPRES		18 329 621 411,98	16 754 764 376,12
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		52 542 159,25	46 099 792,17
Impôts (différés et provisionnés)		20 568 190,00	0,00
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		4 765 644 679,47	4 326 228 735,01
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		4 838 755 028,72	4 372 328 527,18
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		2 273 394 243,42	1 870 058 148,03
Impôts		20 746 798,48	9 789 737,55
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		371 582 464,29	188 724 326,92
Trésorerie passif		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		2 665 723 506,19	2 068 572 212,50
TOTAL GENERAL PASSIF		25 834 099 946,89	23 195 665 115,80

BILAN PASSIF

Définitif

PASSIF	note	2017	2016
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		161 622 411,46	161 622 411,46
Résultat net		0,00	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		0,00	- 33 884 806,93
compte de liaison**		21 404 032 927,39	18 201 883 807,45
TOTAL CAPITAUX PROPRES		21 565 655 338,85	18 329 621 411,98
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		69 511 212,37	52 542 159,25
Impôts (différés et provisionnés)		20 568 190,00	20 568 190,00
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		5 180 368 092,27	4 765 644 679,47
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		5 270 447 494,64	4 838 755 028,72
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		1 904 585 313,47	2 273 394 243,42
Impôts		17 360 344,55	20 746 798,48
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		1 063 921 317,39	371 582 464,29
Trésorerie passif		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		2 985 866 975,41	2 665 723 506,19
TOTAL GENERAL PASSIF		29 821 969 808,90	25 834 099 946,89

BILAN PASSIF

Définitif

PASSIF	note	2018	2017
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		161 622 411,46	161 622 411,46
Résultat net		0,00	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		0,00	0,00
compte de liaison**		21 295 949 430,18	21 404 032 927,39
TOTAL CAPITAUX PROPRES		21 457 571 841,64	21 565 655 338,85
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		81 277 339,25	69 511 212,37
Impôts (différés et provisionnés)		20 568 190,00	20 568 190,00
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		6 171 935 821,91	5 180 368 092,27
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		6 273 781 351,16	5 270 447 494,64
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		1 031 461 507,09	1 904 585 313,47
Impôts		16 207 124,39	17 360 344,55
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		945 561 094,09	1 063 921 317,39
Trésorerie passif		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		1 993 229 725,57	2 985 866 975,41
TOTAL GENERAL PASSIF		29 724 582 918,37	29 821 969 808,90

BILAN PASSIF

Définitif

PASSIF	note	2019	2018
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		161 622 411,46	161 622 411,46
Résultat net		0,00	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		8 516 029,16	0,00
compte de liaison**		22 445 027 346,16	21 295 949 430,18
TOTAL CAPITAUX PROPRES		22 615 165 786,78	21 457 571 841,64
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		84 046 633,42	81 277 339,25
Impôts (différés et provisionnés)		0,00	20 568 190,00
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		6 380 525 254,03	6 171 935 821,91
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		6 464 571 887,45	6 273 781 351,16
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		1 829 892 104,38	1 031 461 507,09
Impôts		20 401 467,72	16 207 124,39
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		2 695 101 322,69	945 561 094,09
Trésorerie passif		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		4 545 394 894,79	1 993 229 725,57
TOTAL GENERAL PASSIF		33 625 132 569,02	29 724 582 918,37

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

Définitif

	note	2016	2015
Ventes et produits annexes		7 366 669 087,58	6 095 719 933,63
Subvention d'exploitation		0,00	
I - Production de l'exercice		2 603 921 105,09	1 659 946 565,70
Achats consommés		- 57 907 215,85	- 24 783 234,99
Services extérieures et autres consommations		- 290 435 703,21	- 242 671 194,46
II - Consommation de l'exercice		- 1 717 398 559,12	- 1 453 362 377,55
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		886 522 545,97	206 584 188,15
Charges de personnel		- 784 230 600,91	- 700 717 291,06
Impôts, taxes et versements assimilés		- 143 822 763,46	- 120 090 010,88
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 41 530 818,40	- 614 223 113,79
Autres produits opérationnels		225 627 758,06	201 420 410,97
Autres charges opérationnelles		- 8 384 955,22	- 20 376 997,94
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 870 669 592,58	- 766 928 162,47
Reprise sur pertes de valeur et provisions		7 475,00	179 946 064,33
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 830 035 325,63	- 1 183 615 483,34
Produits financiers		10 508 834,36	0,00
Charges financières		- 538 655,06	- 1 249 770,57
Prestations reçues frais financiers		- 10 522 181,98	- 34 566 535,74
VI - RESULTAT FINANCIER		- 552 002,68	- 35 816 306,31
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 830 587 328,31	- 1 219 431 789,65
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		7 602 813 155,00	6 477 086 408,93
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 8 433 400 483,31	- 7 696 518 198,58
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 830 587 328,31	- 1 219 431 789,65
Eléments extraordinaires (charges)		0,00	- 390 880,00
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE		- 135 085 192,49	- 163 844 564,44
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 830 587 328,31	- 1 219 822 669,65

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

Définitif

	note	2017	2016
Ventes et produits annexes		8 446 889 113,14	7 366 669 087,58
Subvention d'exploitation		0,00	
I - Production de l'exercice		3 667 729 572,11	2 603 921 105,09
Achats consommés		- 49 789 135,76	- 57 907 215,85
Services extérieures et autres consommations		- 280 593 074,97	- 290 435 703,21
II - Consommation de l'exercice		- 1 238 500 524,39	- 1 717 398 559,12
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		2 429 229 047,72	886 522 545,97
Charges de personnel		- 787 161 070,14	- 784 230 600,91
Impôts, taxes et versements assimilés		- 161 406 850,58	- 143 822 763,46
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		1 480 661 127,00	- 41 530 818,40
Autres produits opérationnels		236 431 262,42	225 627 758,06
Autres charges opérationnelles		- 2 670 000,00	- 8 384 955,22
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 1 217 723 558,30	- 870 669 592,58
Reprise sur pertes de valeur et provisions		24 496 229,58	7 475,00
V - RESULTAT OPERATIONNEL		405 213 579,98	- 830 035 325,63
Produits financiers		0,00	10 508 834,36
Charges financières		- 158 435,36	- 538 655,06
Prestations reçues frais financiers		- 3 090 152,86	- 10 522 181,98
VI - RESULTAT FINANCIER		- 3 248 588,22	- 552 002,68
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		401 964 991,76	- 830 587 328,31
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		8 707 816 605,14	7 602 813 155,00
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 8 305 851 613,38	- 8 433 400 483,31
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		401 964 991,76	- 830 587 328,31
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE		- 115 981 480,72	- 135 085 192,49
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		401 964 991,76	- 830 587 328,31

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

Définitif

	note	2018	2017
Ventes et produits annexes		8 872 264 835,79	8 446 889 113,14
Subvention d'exploitation		0,00	
I - Production de l'exercice		3 410 334 688,35	3 667 729 572,11
Achats consommés		- 73 121 799,95	- 49 789 135,76
Services extérieures et autres consommations		- 377 994 190,46	- 280 593 074,97
II - Consommation de l'exercice		- 1 482 143 095,14	- 1 238 500 524,39
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		1 928 191 593,21	2 429 229 047,72
Charges de personnel		- 800 650 266,74	- 787 161 070,14
Impôts, taxes et versements assimilés		- 170 584 617,77	- 161 406 850,58
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		956 956 708,70	1 480 661 127,00
Autres produits opérationnels		239 823 853,85	236 431 262,42
Autres charges opérationnelles		- 2 697 000,00	- 2 670 000,00
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 1 237 311 389,97	- 1 217 723 558,30
Reprise sur pertes de valeur et provisions		213 386 738,54	24 496 229,58
V - RESULTAT OPERATIONNEL		170 158 911,12	405 213 579,98
Charges financières		- 98 613,56	- 158 435,36
Prestations reçues frais financiers		0,00	- 3 090 152,86
VI - RESULTAT FINANCIER		- 98 613,56	- 3 248 588,22
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		170 060 297,56	401 964 991,76
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		9 325 475 428,18	8 707 816 605,14
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 9 155 415 130,62	- 8 305 851 613,38
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		170 060 297,56	401 964 991,76
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE		0,00	- 115 981 480,72
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		170 060 297,56	401 964 991,76

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

Définitif

	note	2019	2018
Ventes et produits annexes		10 372 275 245,97	8 872 264 835,79
Subvention d'exploitation		0,00	
I - Production de l'exercice		6 067 855 027,49	3 410 334 688,35
Achats consommés		- 58 880 791,30	- 73 121 799,95
Services extérieures et autres consommations		- 449 150 384,22	- 377 994 190,46
II - Consommation de l'exercice		- 1 349 174 905,33	- 1 482 143 095,14
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		4 718 680 122,16	1 928 191 593,21
Charges de personnel		- 1 046 284 364,80	- 800 650 266,74
Impôts, taxes et versements assimilés		- 203 301 069,95	- 170 584 617,77
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		3 469 094 687,41	956 956 708,70
Autres produits opérationnels		289 519 853,77	239 823 853,85
Autres charges opérationnelles		- 10 452 804,07	- 2 697 000,00
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 1 430 884 445,29	- 1 237 311 389,97
Reprise sur pertes de valeur et provisions		62 582 247,30	213 386 738,54
V - RESULTAT OPERATIONNEL		2 379 859 539,12	170 158 911,12
Charges financières		- 38 936,82	- 98 613,56
VI - RESULTAT FINANCIER		- 38 936,82	- 98 613,56
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		2 379 820 602,30	170 060 297,56
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		10 724 377 347,04	9 325 475 428,18
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 8 344 556 744,74	- 9 155 415 130,62
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		2 379 820 602,30	170 060 297,56
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		2 379 820 602,30	170 060 297,56